

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية



مطبوعة:

محاضرات في التحليل المالي

السنة الأولى ماستر: تخصص تسويق الخدمات ، تسويق فندقي وسياحي

إعداد الدكتور/ بنية محمد

السنة الجامعية 2018-2019

مقدمة:

يعد التحليل المالي أداة جيدة وفعالة في تشخيص المشكلات المالية التي تواجه المؤسسة الاقتصادية، خاصة ما تعلق باتخاذ مختلف القرارات المالية (قرارات الاستثمار، قرارات التمويل، قرارات توزيع الأرباح) التي تساهم في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة وحدها بل يكتسب مكانة هامة بالنسبة لأطراف التي تتعامل مع المؤسسة من مساهمين ودائنين لما لهم من مصالح في الحصول على المعلومات التي توضح سلامة التوازنات المالية لها، كذلك يساهم التحليل المالي في تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا، وكذا معرفة نقاط الضعف وتحديدها وتجنبها مستقبلا، والتعرف على درجة السيولة ومستوى الربحية في المؤسسة.

نهدف من وراء إنجاز هذه المطبوعة تحقيق مجموعة من الأهداف :

- ✓ توضيح للطلبة أهمية ومكانة التحليل المالي بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ توضيح أدوات المستخدمة في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛
- ✓ التعرف على القوائم المالية المستخدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية وكيفية معالجة المعلومات التي تحتويها هذه القوائم، بغية تقييم الأداء المالي والحكم على مدى قيامها بتحقيق أهدافها.

المحور الأول: الإدارة المالية والتحليل المالي

أولاً: الإدارة المالية

1- تعريف الإدارة المالية:

تعرف الإدارة المالية بأنها: " عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والحصول على الأموال واستخدامها بطريقة تمكن من تحقيق الأهداف المطلوبة للمؤسسة، وتمثل هذه العملية التقييم للموجودات والمطلوبات، وحق الملكية".

كذلك تعرف الإدارة المالية على أنها: " مجموعة من المهام التي تنصب على توفير الموارد المالية وتسييرها، كما تتخذ جوانب إدارية، وترتبط بمختلف الوظائف الأخرى وتستعمل أدوات تقنية وأخرى نوعية".

الإدارة المالية هي تلك الوظيفة المالية التي تتعامل مع الخطط أو البرامج التي تبين كيفية الحصول على الأموال اللازمة، واستخدامها لتنفيذ العمليات الضرورية للمؤسسة، والحصول على الأموال اللازمة، واستخدامها في عمليات إنتاج وبيع السلع والخدمات، وتوزيع الأرباح، وتتم بطريقة مستمرة يطلق عليها التدفق النقدي.

2- أهداف الإدارة المالية:

تستمد الإدارة المالية في أهدافها من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها، فالهدف العام لأي مؤسسة هو البقاء والنمو والاستمرار، ولكي تحقق المؤسسة الاقتصادية هذا الهدف تسعى إلى تحقيق أهداف مساندة أخرى وهي:

1-2- تعظيم الأرباح:

يعتبر هدف تعظيم الأرباح أحد المعايير التي تستطيع به الحكم على فاعلية القرارات في المؤسسة الاقتصادية، ولذلك تقوم المؤسسة بتبني القرارات والأعمال التي تؤدي إلى زيادة الأرباح، وتبتعد عن تلك التي تؤدي إلى تقليلها، كما نعي بتعظيم الأرباح تحقيق المستوى الذي لا يقل عن المستوى الذي تحققه المؤسسات المماثلة والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس درجة المخاطرة، وتستطيع الحكم على فاعلية القرارات في المؤسسة ما من خلال حجم الأرباح المتحقق، ويعني ذلك أن قرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح يتم توجيهها لتناسب هدف تعظيم الأرباح.

2-2- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية:

تعتبر القيمة السوقية للمؤسسة الوجه الآخر لهدف تعظيم الثروة وهي تعكس وجهة نظر جميع المشاركين في السوق المالي، وبالتالي فإن تقييم المؤسسة في السوق يؤخذ بعين الاعتبار الأرباح المحققة فعلا والأرباح المتوقع

الحصول عليها والقيمة الزمنية للنقود، إضافة إلى تقدير مدى توافر الإيرادات للمؤسسة ودرجة الخطر التي تتعرض لها وسياسة توزيع الأرباح ومعدل العائد على الاستثمار، وكل ذلك ينعكس على تقييم سعر السهم في السوق الذي يتأثر بتعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

2-3- تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة:

إن تحقيق السيولة الملائمة والربح الملائم هدفان متعارضان، فيسعى المدير المالي للحصول على الربح عن طريق توظيف الأموال واستثمارها بحيث لا يبعد عن انتباهه هدف السيولة، علماً بأن النقد الجاهز هو أكثر الأصول سيولة لكنه لا يحقق في المقابل لأي ربح بدون تشغيله، كما أن تحقيق الربح هو مصلحة كبيرة للمؤسسة يمكنها من التوسع والنمو، وقد يكون دافعا لزيادة الاستثمارات في الأموال، ولكن المدير المالي يجب أن يكون حذرا في ذلك لأن هذا قد يزيد من حجم الالتزامات على المؤسسة، لذلك نجد أن المدير المالي يواجه مشكلة الموازنة بين عوامل الربحية وعوامل السيولة، ولهذا يجب عليه أن يستعمل مهارته في توجيه الاستثمارات وتوظيف الأموال دون المساس بسمعة المؤسسة وعدم تجميد غير ضروري لهذه الأموال.

3- وظائف الإدارة المالية:

تتمثل وظائف الإدارة المالية في ثلاثة وظائف أساسية وهي:

3-1- وظيفة التخطيط المالي:

يمكن النظر إلى التخطيط المالي على أنه: "مجموعة الإجراءات الضرورية لتحديد الأهداف المالية سواء على المدى المتوسط والطويل للقرارات المالية، التي تضم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح".

3-2- وظيفة اتخاذ القرارات:

إن جوهر عمل الإدارة المالية يرتكز بدرجة كبيرة على عملية اتخاذ القرارات المالية، ومضمونها يدور حول تحقيق هدف إستراتيجي متمثل في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، وعلى الرغم من عدم وجود نموذج واحد لشكل القرار المالي الذي تلجأ إليه الإدارة المالية إلا أن مضمونه عادة يكون متماثل في غالبية المؤسسات الاقتصادية، حيث تتوزع هذه القرارات بين قرارات الاستثمار، قرارات التمويل، وقرارات توزيع الأرباح.

3-3- وظيفة الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية على أنها: "مراجعة العمليات المالية التي تتمثل في مراجعة المصروفات والإيرادات خلال استثمارها واستردادها باستمرار للتحقق من أن تدفق الأموال النقدية يتم طبقا للخطة ممثلة في الموازنات النقدية،

وأن الانحرافات قد عولجت أسبابها في الوقت المناسب حتى تسير المؤسسة بنجاح من الناحية المالية دون مشاكل وأن يحسن استثمار المال للوصول إلى أكبر كفاية".

ثانيا: التحليل المالي

1- تعريف التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي على أنه: تشخيص للوضع المالية للمؤسسة الاقتصادية من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا، وكذا معرفة نقاط الضعف وتحديدتها وتجنبها مستقبلا.

فالتحليل المالي كذلك هو فحص ودراسة القوائم بشكل تفصيلي ودقيق مع استقراء العلاقات الموجودة بين مختلف عناصرها والتوصل إلى مجموعة المؤشرات ذات الدلالة التي يمكن بها الحكم على أداء المؤسسة بشكل لا يعتمد على الماضي فقط، وإنما أيضا يرتبط بالأوضاع الحاضرة بالإضافة إلى استشراف المستقبل، ومن ثم إصدار حكم موضوعي على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة من مختلف جوانبها.

2- أهمية التحليل المالي:

يساعد التحليل المالي المؤسسة في تحقيق الأهداف التالية:

- يساهم في تقييم الأداء والوضع النقدي؛
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالدين من خلال نتائجه يسهل على المؤسسة التنبؤ باحتمالات الفشل؛
- الحكم على مدى كفاءة السياسات المالية والتشغيلية المطبقة من طرف المؤسسة؛
- الاستفادة في اتخاذ القرارات لأغراض الرقابة الداخلية؛
- الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمؤسسة وجدوى الاستثمار في الأسهم؛
- يساعد في تمكين المؤسسة من رسم أهدافها وسياساتها المالية والتشغيلية وبالتالي يضمن إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.

3- الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

يمكن توضيح الجهات التي تهتم بالبيانات المؤسسة كمايلي:

3-1- إدارة المؤسسة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي المؤسسة، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

- معرفة الإدارة العليا مدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها؛
- تقييم أداء الإدارات والأقسام وكذلك السياسات الإدارية؛
- المساهمة في التخطيط السليم للمستقبل.

3-2- الدائنون:

إن أصحاب الديون الطويلة الأجل (حملة السندات التي تصدرها المؤسسة وأصحاب القروض الطويلة الأجل) يركزون بالدرجة الأولى على ربحيتها وهيكلها الرأسمالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها في الحاضر والتوقعات عن هذه الأمور في المستقبل القريب والبعيد، وذلك للتأكد من قدرة المؤسسة في المدى الطويل على النهوض بأعباء التزاماتها الثابتة من فوائد و سداد أقساط، أما أصحاب الديون القصيرة الأجل ومنهم الدائنون التجاريون والمصاريف فيهتمون في المقام الأول بالسيولة النقدية في المؤسسة ويركزون على التحليل بواسطة النسب الدالة على السيولة.

3-3- المساهمون:

يستفيد المساهمون من نتائج التحليل المالي في تقديم درجة مكافأة مساهماتهم وخطر الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها، وبالتالي ينصب اهتمامهم عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح حالياً ومستقبلاً، بالإضافة إلى درجة نموها من سنة لأخرى.

3-4- الموردون:

يهتم الموردون بنتائج التحليل المالي من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة وتطور درجة المديونية، وحسب النتائج المتوصل إليها يستطيع المورد أن يقرر الإستمرار في التعامل مع المؤسسة، أو التقليل من ذلك أو إلغائه تماماً، لذلك فقبل إعطاء مهلة التسديد، يقوم المورد بتحليل موجه نحو الملاءمة على المدى القصير.

3-5- الزبائن:

يهتم الزبون بنتائج التحليل المالي من خلال التأكد من قدرة المؤسسة على احترام العقود المبرمة مع المورد، فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة، تتسبب في صعوبات لزيائنها من جراء عدم تسليمها للطلبات في

مواعيدها، بالإضافة أن من مصلحة المؤسسة كعميل متابعة مراكز مورديها، خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار التوريد بالمواد الأولية، ومدى إمكانية تخفيض تكلفتها.

3-6- مصلحة الضرائب:

تهتم بتحديد الضريبة بشكل صحيح ولذلك لوجود اختلاف بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الخاضعة للضريبة.

3-7- دوائر التخطيط والإحصاء:

تهتم بالتحليل المالي وذلك لنشر المعلومات الإحصائية بشكل دوري.

3-8- إدارات الأبحاث:

تهتم بنتائج التحليل المالي المعاهد والجامعات من أجل دراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الوطني بشكل عام.

3-9- الغرف التجارية والصناعية:

تهتم بالتحليل المالي من أجل البيانات عن مشاريع القطاع الواحد، واستخراج النسب والمؤشرات التي يمكن اعتبارها متوسطات ومعايير يتم الاعتماد عليها في التحليل، كما أن هناك أطراف أخرى تهتم به أيضا كالجبهة الوصية عن المؤسسة (وزارة، وولاية، بلدية.....).

4- أدوات التحليل المالي:

هناك الكثير من الأساليب التحليل المالي المتوفرة أمام المحلل المالي داخل المؤسسة، ومن هذه الأساليب مايلي:

4-1- أسلوب التحليل العمودي (الرأسي):

يعرف التحليل الرأسي بأنه: تقييم أداء منشأة الأعمال من خلال العلاقة بين عناصر أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية أو قائمة الداخلة (جدول حسابات النتائج)، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل مكون أو بند في مجموعة رئيسية من مكونات الميزانية المالية أو جدول حسابات النتائج، وعادة ماتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعادا لأثر التغيرات المفاجئة، كما يساعد هذا التحليل في تقييم أداء المؤسسة في فترة معينة واكتشاف نقاط القوة والضعف ولكنه يظل بحاجة أن يدعم بتحليلات أخرى.

كما يتم التعبير عن المؤشرات في شكل نسب، ووفق طبيعة التحليل الرأسي يفترض أن تنسب العناصر المدروسة إلى معيار محدد (مثلا مجموع الأصول)، ويأخذ هذا المعيار القيمة المعيارية ل يتم التعبير عن عنصر الآخر كنسبة مئوية إلى قيمة العنصر المعياري المحدد.

ويتمثل الهدف من التحليل الرأسي في مايلي:

- إعطاء صورة عن القوائم المالية في شكل قيمة نسبة تصف الميزانية المالية وهيكل جدول حسابات النتائج؛

- التمكين من تقييم الوضع المالي للمؤسسة وأدائها عن أكثر من فترة بشكل مقارن، مما يسمح بتقييم اتجاهاتها المستقبلية والحكم على نقاط ضعفها خلال الفترات السابقة؛
- تحديد المجالات التي قد تشير إلى وجود مشاكل في عمليات المؤسسة بما يمكن من وضع الخطط اللازمة لحلها.

4-2- أسلوب التحليل الأفقي:

يقصد بالتحليل الأفقي: التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين وذلك بايجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو عناصر قائمة المركز المالي (الميزانية المالية) أو جدول حسابات النتائج، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل بند زيادة أو نقصانا، ومعنى آخر فإن التحليل الأفقي يتابع التغيرات في البنود زيادة أو نقصانا بمرور الزمن، فهو تحليل ديناميكي يبين التغيرات التي حدثت فعلا، مثل مقارنة التغيرات في قيم الأصول الجارية على مدار سنتين.

يقوم التحليل الأفقي على تحديد التغيرات النسبية المطلقة لعناصر القوائم المالية المقارنة على عدة فترات وذلك باسناد أرقام تلك العناصر إلى قيمها عن فترة معينة تسمى سنة الأساس.

ويساعد التحليل الأفقي في تحقيق مايلي:

- اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود قوائم المالية موضوع الدراسة؛
- تحديد اتجاهات تطور المؤسسة، وتأثير العوامل الداخلية والخارجية على نتائج أدائها؛
- تقييم كفاءة النمو في معدل دوران المؤسسة من خلال علاقته مع أوضاعها المالية؛
- إعطاء فكرة عن معدل نمو المؤسسة، النسبة بين معدل نمو مصاريف ودخل المؤسسة؛
- يقيم إنجازات ونشاط المؤسسة .

4-3- التحليل باستخدام النسب المالية

تشكل النسب المالية أحد أبرز مجالات التحليل المالي، حيث يعتبر التحليل المالي بواسطة النسب دراسة ديناميكية تستلزم معلومات لأكثر من فترة زمنية معينة لمعرفة سلوكية هذه الفترة، أو مقارنة النسب والمؤشرات الخاصة بالمؤسسة مع نسب ومؤشرات أخرى لمؤسسات مماثلة.

يرجع مصطلح النسبة إلى العلاقة الرياضية بين متغيرين مرتبطين مع بعضهما البعض، حيث يمكن تعريف النسبة على أنها علاقة حسابية بين بسط ومقام يمثل كل منها رقم من الأرقام المفصح عنها في القوائم المالية.

ومن أبرز مزايا التحليل بالنسب مايلي:

- ✓ تسهل النسب من المعلومات المالية بحيث تظهرها ملخصة وبمبسطة وفق علاقات ذات مغزى لمتخذي القرارات؛
- ✓ تلقي النسب الضوء على العلاقات المتداخلة بين الحقائق والأرقام لقطاعات متعددة من الأعمال؛
- ✓ يساعد تحليل النسب في إستبعاد جميع حالات الخسائر ونواحي عدم الكفاءة؛
- ✓ يقدم تحليل النسب معلومات ضرورية للإدارة للقيام بأفعال ضرورية لتسيير المؤسسة؛
- ✓ يكشف تحليل النسب الأنشطة المربحة والأنشطة غير المربحة للمؤسسة، وبالتالي يمكن التركيز على الأنشطة غير المربحة والقيام بالأفعال التي تحسن من الكفاءة؛
- ✓ يستخدم تحليل النسب كأحد المعايير أو المقاييس الفعالة لضبط الأداء والعمليات؛
- ✓ يساهم تحليل بواسطة النسب في تقليل فجوة المعلومات بيت الإدارة والأطراف الأخرى.

المحور الثاني: التحليل المالي حسب مقارنة سيولة/استحقاق

أولاً: أساس التحليل سيولة/ استحقاق:

يعتمد هذا التحليل على مفهوم الذمة المالية للمؤسسة، حيث يعتبر هذا التحليل أن المؤسسة وحدة قانونية اقتصادية ذات ذمة مالية قبل أن تكون وحدة إنتاجية، ويتم تحديد هذه الذمة من خلال جرد الأصول والخصوم، وهو طريقة للتحليل التقليدي يهتم قبل كل شئ بخطر العسر المالي وخطر الافلاس.

كما يركز هذا التحليل على تصنيف عناصر الأصول والخصوم حسب مفهومي السيولة والاستحقاق، حيث يتم ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة (المدة التي يستغرقها كل عنصر من عناصر الأصول للتحول إلى سيولة) تصاعدياً من الأعلى نحو الأسفل، بينما يتم ترتيب الخصوم حسب درجة استحقاقها (المدة الزمنية لاستحقاق كل عنصر من عناصر الخصوم) المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل، بالإضافة إلى مبدأ السنوية لتسهيل عملية ترتيب المعيارين السابقين.

ثانياً: الميزانية المالية (قائمة المركز المالي)

تعد الميزانية المالية من أهم المكونات الرئيسة للقوائم المالية، والتي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة زمنية معينة.

1- مفهوم الميزانية المالية:

تعرف الميزانية المالية على أنها: عبارة عن كشف بالأرقام لمصادر واستخدامات الأموال في المؤسسة لفترة زمنية معينة، حيث يدل الجانب الدائن (الأيسر) من القائمة والذي يسمى جانب الالتزامات وحقوق المساهمين على مصادر الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من مالكيها أو من المقرضين، بينما الجانب المدين (الأيمن) من الميزانية يسمى جانب الأصول فيدل على أشكال الاستثمار المختلفة التي وظفت بها المؤسسة هذه الأموال. كما تعرف الميزانية المالية بأنها: عبارة عن بيان يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية (جرد لعناصر الأصول والخصوم) في نقطة زمنية معينة، حيث تعكس هذه الميزانية الوضع المالي للمؤسسة،

2- محتويات الميزانية المالية:

تتكون قائمة المركز المالي من العناصر التالية:

2-1- الأصول:

تعرف الأصول على أنها: الأشياء ذات القيمة المملوكة للمؤسسة، تضمن تحقيق منافع مستقبلية محتملة، تتحكم فيها المؤسسة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة. ونشير أن هناك خصائص يجب توفرها في الأصول وهي:

- أن يكون للأصل القدرة على تزويد المؤسسة بمنافع اقتصادية مستقبلية؛
- أن يكون للمؤسسة القدرة على التحكم في هذه المنافع؛
- أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عمليات وقعت فعلا.

نشير أن الأصول تنقسم إلى مجموعتين هما: الأصول غير الجارية والأصول الجارية.

- الأصول غير الجارية: وهي كل التثبيات المعنوية والمادية والمالية التي تزيد درجة سيولتها عن السنة، أي أصول مخصصة بصورة مستمرة لحاجات نشاطات المؤسسة تتم حيازتها لغايات التوظيف على المدى البعيد أو التي لا تنوي المؤسسة إنجازها في غضون الأشهر الأثنى عشر تلي تاريخ قفل سنتها المالية. وتشكل هذه الأصول من:

✓ **التثبيات العينية (المادية):** هي أصول عينية تحوزها المؤسسة من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، والإيجار، والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعمالها إلى مابعد مدة السنة المالية، حيث يتضمن ح/20 و ح/22 ح/23 ماعدا حساب 229.

✓ **التثبيات المعنوية:** هي أصول قابلة للتحديد غير النقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل في إطار الأنشطة العادية، مثلا المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، برامج المعلوماتية أو رخص

الاستغلال الأخرى، مصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري، حيث يتضمن حساب 20 ماعدا فارق الشراء (ح/207).

✓ **الثببات المالية:** هي أصول طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المؤسسة السنة، أي الأوراق المالية المتعلقة بالديون وحقوق الملكية، حيث نميز بين الفئات الأربعة الآتية:

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على المؤسسة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها المشاركة في الفروع أو المؤسسات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة؛

- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها أو ينوى الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك؛

- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بأخر، مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تحت الحيازة على سنداتهما؛

- القروض والسندات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة والتي لاتنوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصير: الحسابات الدائنة لدا الزبائن وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا أو القروض التي تزيد عن اثني عشر شهرا والمقدمة لأطراف أخرى.

- **الأصول الجارية:** هي أصول ترتقب المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات أو لمدة قصيرة ترتقب المؤسسة إنجازها في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي إقفال سنتها المالية أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود، وتمثل الأصول الجارية في:

✓ **المخزونات:** (ح/30 إلى حساب 38) وتمثل المخزونات أصولا:

- تمتلكها المؤسسة وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري؛

- هي قيد الإنتاج بقصد مماثل؛

- هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات.

✓ **الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة:** تمثل ما للمؤسسة عند الغير من مبالغ من نشاطها

الاستغلال العادي أو نتيجة لأنشطة أخرى، وفي الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية وتتكون من المدينون وأوراق القبض، أما الذمم غير التجارية مثل سلف الموظفين أو القروض الممنوحة

للمؤسسات التابعة، ويتم عرضها بالقيمة القابلة للتحصيل بعد خصم المخصصات، وعموما تضم: الزبائن (ح/41 ماعدا ح/419)، المدينون الآخرون (ح/409 مدين، ح/42 وح/43 وح/44 خارج ح/444 إلى ح/448، ح/45 و ح/46 وح/486 وح/489)، الضرائب (ح/444 وح/445 وح/447).

✓ **الموجودات ومايمثلها:** وتضم توظيفات وأصول مالية جارية (ح/50 خارج ح/509) وأموال الخزينة (ح/51 البنك، ح/52 الأوراق المالية المشتقة، ح/53 الصندوق، ح/54 وكالات التسيقات والاعتمادات، ح/58 التحويلات الداخلية).

2-2- الخصوم:

تعرف الخصوم على أنها: التزامات حالية للمؤسسة مترتبة عن أحداث سابقة من المحتمل أن تؤدي تسويتها إلى خروج موارد تتجسد في المنافع الاقتصادية المستقبلية. وتقسم الخصوم إلى مجموعتين:
أ- **أموال الدائمة:** وتضم كل الموارد التي تتعدى درجة استحقاقها السنة، سواء كانت أموال خاصة أو خصوم غير جارية.

• **أموال الخاصة:** تمثل ماتبقي من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، أي تمثل فائض أصول المؤسسة بعد استبعاد الخصوم الجارية وغير الجارية، حيث تشمل كل من رأس المال والاحتياطات ومايمثلها (ح/10)، الترحيل من جديد (ح/11)، نتيجة السنة المالية (ح/12).

• **الخصوم غير الجارية:** تمثل التزامات لا يتم تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية للمؤسسة، أي التزامات تتعدى تاريخها استحقاقها السنة، وتشمل هذه الخصوم غير الجارية الحسابات التالية:

- **المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا:** تضم مايلي:

✓ **ح/15 المؤونات للأعباء:** تمثل مؤونات المخاطر والأعباء خصوم يكون استحقاقها أو

مبلغها غير مؤكد، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر عند نهاية السنة المالية. وتدرج في

الحسابات في الحالات التالية:

- عندما يكون للمؤسسة التزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حادث ضمني؛

- عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام؛

- عندما يمكن القيام بتقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه.

✓ إعانات التجهيز (ح/131) إعانات أخرى للاستثمار (ح/132): هي عمليات تحويل موارد عمومية (الدولة، الجماعات المحلية..) مخصصة لتعويض التي تحملها أو سيتحملها المستفيد من الإعانة.

✓ الضرائب المؤجلة على الخصوم (ح/134): هي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع خلال سنوات مالية مستقبلية والمتعلقة بالفروقات الخاضعة للضريبة.

✓ الاقتراضات والديون المالية (ح/16): هي الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية أو الجمهور من أجل مواصلة تمويل مختلف عملياتها سواء الاستثمارية أو الاستغلالية، مثل: السندات، القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع.

ب- خصوم جارية: تمثل التزامات قصيرة الأجل يتم تسويتها خلال الدورة الاستغلال أي خلال اثني عشر من تاريخ الميزانية.

تتمثل الخصوم الجارية في الحسابات التالية:

✓ ح/40 الموردون والحسابات الملحقه (خارج ح/ 409 الموردون المدينون): يضم موردو المخزونات والخدمات (ح/401)، موردو التثبيات (ح/404)، موردو السندات الواجب الدفع (ح/403).....

✓ ح/42 المستخدمون والحسابات الملحقه، ح/43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه، ح/44 الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقه (خارج ح/444 إلى ح/447)، ح/45 الجمع والشركاء، ح/ 46 مختلف الدائنين ومختلف المدينين، ح/48 الأعباء أو المنتوجات المعاينة مسبقا والمؤونات.

✓ الضرائب: ح/444 وح/445 وح/447 دائن.

✓ ح/519 المساهمات البنكية الجارية.

3- شكل الميزانية المالية:

يمكن توضيح الميزانية المالية المختصرة أو قائمة المركز المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): الميزانية المالية المختصرة

N-1	N	ملاحظة	الخصوم	N-1	N	ملاحظة	الأصول
				صافي	صافي		
			الأموال الدائمة الأموال الخاصة الخصوم غير جارية				الأصول غير الجارية
			الخصوم الجارية				الأصول الجارية
			مجموع الخصوم				مجموع الأصول

4- دراسة مؤشرات التوازن المالي

تقتضي قاعدة التوازن المالي الأدنى أن تمويل الأصول غير الجارية (الأكثر من سنة) بالموارد المالية الدائمة (الأكثر من سنة)، بينما تمويل الأصول الجارية (أقل من سنة) بالخصوم الجارية (أقل من سنة).

قاعدة التوازن المالي:

الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) = الأصول غير جارية

الأصول الجارية = الخصوم الجارية

من الرغم من أهمية هذه القاعدة إلا أن تحقيقه مرتبط بمجموعة من الأخطار هي:

➤ خطر تباطؤ دوران الأصول الجارية (الأصول الأقل من سنة) كإنخفاض مؤقت في المبيعات، تأخير معين في تسديد الزبائن؛

➤ خطر تباطؤ عناصر الخصوم الجارية (الخصوم الأقل من سنة).

ولتجنب الأخطار السابقة خاصة ما تعلق بتحقيق التوازن المالي من أسفل الميزانية (الأصول الجارية = الخصوم

الجارية)، من الضروري توفير هامش أمان يساعد المؤسسة في تجنب اضطرابات التي قد تحدث في نشاطها، حيث

يتمثل هذا الهامش في رأس المال العامل.

4-1- رأس المال العامل

4-1-1- تعريف رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل من الوسائل الهامة التي تستخدم في مجالات تقييم التغيرات في سيولة المؤسسة، حيث يتمثل في فائض من الأموال الدائمة بعد تغطية الأصول غير الجارية، أي ذلك الفائض من السيولة المتبقية من تمويل الأصول غير الجارية باستخدام الأموال الدائمة والذي يمكن استخدامه لتمويل الأصول الجارية، كما يعرفه على أنه ذلك الفائض في السيولة الناتج عن تسديد القروض قصيرة الأجل في آجال استحقاقها باستخدام الأصول الجارية المتحولة إلى سيولة والذي يمكن استخدامه لتمويل الأصول غير الجارية.

4-1-2- أهمية رأس المال العامل

تأتي أهمية رأس المال العامل من أنه مقياس نوعي لسيولة المؤسسة، أي لدرجة الثقة التي توفرها الأصول الجارية تجاه الالتزامات المستحقة على المؤسسة وزيادة تعزيز ثقة الدائنين والموردين أو أصحاب القروض قصيرة الأجل الذين تهمهم حالة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تسديد التزاماتها المستحقة، كما أن رأس المال العامل يحتل أهمية رئيسية في السياسات التمويلية قصيرة الأجل للمؤسسة، وبالتالي يسمح بتوفير فائض في رأس المال بتحقيق هدفين هما:

- الإمكانية في الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة وضمنان القدرة على تسديدها؛
- القدرة على تجنب الخسائر التشغيلية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة نتيجة انخفاض في قيمة المخزون أو العجز في تحصيل الحسابات المدينة.

4-1-3- كيفية حساب رأس المال العامل

يمكن حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية أو من أسفلها كما يلي:

- من أعلى الميزانية:

يتم حساب رأس المال من أعلى الميزانية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

- من أسفل الميزانية: يمكن حساب رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

4-1-4- دراسة حالات رأس المال العامل:

سيتم دراسة حالات رأس المال العامل من أعلى الميزانية ومن أسفلها:

أ- من أعلى الميزانية: توجد ثلاثة حالات سيتم التطرق إليها وهي:

✓ **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية)، في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تغطية جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة، حيث حققت فائض في الأموال الدائمة بعد تغطية كامل الأصول غير الجارية، بمعنى المؤسسة حققت توازن مالي على المدى المتوسط والطويل.

✓ **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية)، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع استثماراتها حيث يلبي جزء من احتياجاتها فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية إضافية لتغطية الجزء في التمويل.

✓ **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول غير الجارية)، وفي هذه الحالة يحدث توافق تام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

ب- من أسفل الميزانية: هناك ثلاثة حالات يمكن تناولها:

✓ **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب (الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية)، أي المؤسسة لها القدرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية، مع بقاء فائض مالي يمكن للمؤسسة من تسيير نشاطها الاستغلالي بشكل عادي.

✓ **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سالب (الأصول الجارية أقل من الخصوم الجارية)، في هذه الحالة المؤسسة غير قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية.

✓ **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل معدوم (الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية)، في هذه الحالة المؤسسة حققت توازن مالي أدني، أي استطاعت تغطية كافة التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية دون حدوث عجز أو فائض.

4-1-5- أنواع رأس المال العامل

يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع هي:

➤ **رأس العامل العامل الإجمالي:** يمثل مجموع الأصول الجارية (المخزونات + الذمم المدينة + النقديات).

➤ رأس المال العامل الصافي: يمثل الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول الجارية.

➤ رأس المال العامل الخاص (الذاتي): يمثل الجزء من الأموال الخاصة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير الجارية، ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

➤ رأس المال العامل الأجنبي: يمثل الجزء من الأموال الدائمة المستعمل في تمويل جزء من الأصول الجارية، ويمكن حسابه من خلال طريقتين:

طريقة 01:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الصافي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

طريقة 02

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{الخصوم غير جارية} + \text{خصوم جارية}$$

4-2- إحتياجات رأس المال العامل

4-2-1- تعريف إحتياجات رأس المال العامل:

تعرف إحتياجات رأس المال العامل على أنها: الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، بمعنى مقدار الأموال الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في تاريخ معين، أي ذلك الجزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي تغطي من طرف الموارد الدورية، حيث تظهر هذه الإحتياجات من خلال مقارنة الأصول الجارية مع الخصوم الجارية.

4-2-2- كيفية حساب إحتياجات رأس المال العامل

يمكن توضيح كيفية حساب إحتياجات رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{إحتياجات رأس المال العامل} = \text{إستخدامات الدورة} - \text{موارد الدورة} \\ = (\text{الأصول الجارية} - \text{النقديات}) - (\text{الخصوم الجارية} - \text{المساهمات البنكية الجارية})$$

4-2-3- حالات احتياجات رأس المال العامل

توجد ثلاثة حالات يمكن تناولها كمايلي:

✓ **الحالة الأولى:** احتياجات رأس المال العامل موجبة (موارد الدورة أقل من احتياجات الدورة)، يعني أن المؤسسة لديها احتياجات لم تجد لها موارد مالية، لهذا عليها البحث عن موارد مالية حتى تتمكن من تغطية مختلف احتياجاتها الاستغالية.

✓ **الحالة الثانية:** احتياجات رأس المال العامل سالبة (موارد الدورة أكبر من احتياجات الدورة)، هذا يعني أن المؤسسة لديها موارد مالية فائضة، عليها استخدامها لتوسيع في نشاطها الاستغالي.

✓ **الحالة الثالثة:** احتياجات رأس المال العامل معدومة (موارد الدورة تساوي احتياجات الدورة)، هذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات دورة الاستغلال دون بقاء فائض أو عجز في الاحتياجات.

4-3- الخزينة الصافية

4-3-1- تعريف الخزينة الصافية

تعرف الخزينة الصافية على أنها: مجموع الأموال السائلة (الجاهزة) التي توجد تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، حيث يعتبر تسيير خزينة المؤسسة المحور الأساسي في تسيير السيولة، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد مختلف التزاماتها المستحقة في وقتها المحدد.

4-3-2- كيفية حساب الخزينة الصافية

يمكن استخدام طريقتين لحساب الخزينة الصافية:

طريقة 01:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

طريقة 02:

الخزينة الصافية = النقديات - المساهمات البنكية الجارية

4-3-3- حالات الخزينة الصافية

تتمثل حالات الخزينة في الآتي:

✓ **الحالة الأولى:** الخزينة الصافية موجبة (رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل)، يعنى أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجاتها، بالإضافة على انها قادرة على تسديد التزاماتها في الآجل المحدد.

✓ **الحالة الثانية:** الخزينة الصافية سالبة (رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل)، يعنى أن المؤسسة غير قادرة على تمويل احتياجات دورة الاستغلال (عجز في التمويل)، بالإضافة على انها غير قادرة على مواجهة التزاماتها في آجالها، لهذا على المؤسسة في هذه الحالة أن تقتصر من البنوك أو تتنازل عن بعض الثببتات التي لا تؤثر في عملية الانتاج أو تضغط على الزبائن من أجل استرجاع أموالها.

✓ **الحالة الثالثة:** الخزينة الصافية معدومة (رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل)، يعنى أن المؤسسة تمكنت من الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وفق الإمكانيات المتاحة.

5- دراسة النسب المالية حسب المنظور سيولة / استحقاق

5-1- تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية بأنها: علاقات بين البيانات والمؤشرات الاقتصادية التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية أو المصادر الأخرى بهدف تتبع التغيرات التي تصيب هذا المؤشر لتقييم أداء المشاريع الاقتصادية أو متانة مركزها المالي.

كما يمكن تعريف النسب المالية بأنها: علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية (الميزانية المالية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية)، بمعنى علاقة تربط بين بند أو مجموعة من البنود القوائم المالية مع بند أو مجموعة أخرى من القوائم المالية للمؤسسة، بحيث تكون هذه البنود ذات دلالة في التعبير عن جانب من جوانب المؤسسة.

5-2- خصائص النسب المالية

تتمثل خصائص النسب المالية في العناصر التالية:

- ✓ **التجانس:** يجب أن تكون المقادير المنسوبة إلى بعضها معرفة بدقة ووضوح وقابلة للمقارنة.
- ✓ **الدلالة:** يجب أن تكون النسب المالية المحسوبة معبرة عن هدف أو مجموعة من الأهداف.
- ✓ **الالتقاء:** لكي تكون عملية التحليل بواسطة النسب المالية ذات فعالية، يجب على المحلل المالي أن أن يختار النسب المالية التي تعطي أحسن تعبير عن جانب المراد تحليله.
- ✓ **الذاتية:** ترجع اختيار النسب المالية إلى المحلل المالي نفسه.

5-3- أهداف التحليل بالنسب المالية

يساعد حساب النسب المالية في تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- تساعد في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأموال؛
- مساعدة المحلل المالي على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة؛
- توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف؛
- تخطيط أداء المؤسسة الاقتصادية في المستقبل.

5-4- أنواع النسب المالية

توجد الكثير من النسب المالية تختلف من حيث الغرض من حسابها، فقد تتعلق بالسيولة والمردودية وطريقة تسير الأموال من طرف المؤسسة، أو توضح طريقة تمويل المؤسسة لمختلف نشاطاتها (الأموال الذاتية، الديون)، لهذا سنقتصر على دراسة مجموعة من النسب، نحاول تقسيمها إلى المجموعات التالية:

5-4-1- دراسة نسب السيولة

إن إدارة السيولة هي قدرة المؤسسة على توفير الأموال بتكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها، حيث تمكن المؤسسة من إدارة السيولة بشكل سليم يسمح لها بالمحافظة على استمرار نشاطها، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنها.

كما تستعمل هذه المجموعة بقياس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالية قصير الأجل (تقييم رأس المال العامل من أسفل الميزانية المالية).

هناك عدة مقاييس لسيولة المؤسسة تعرف باسم نسب تحليل المركز المالي قصير الأجل، وأيضا بنسب رأس المال العامل، ومن أهم نسب السيولة مايلي:

❖ نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)

تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل)، بمعنى آخر تبين عدد مرات قابلية أصول المؤسسة الجارية على تغطية إلتزاماتها قصيرة الأجل، ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد فإن هذا يعني أن الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل).

❖ نسبة السيولة المختصرة (المنخفضة، السريعة)

يمكن حساب نسبة السيولة المختصرة كمايلي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصول الجارية - المخزونات}}{\text{التخصيم الجارية}}$$

نلاحظ من النسبة أعلاه، أنه تم استبعاد المخزون نظرا لكونه يمثل جزء كبير من من الأصول الجارية، بالإضافة إلى صعوبة تحويله إلى سيولة في وقت قصير بالقياس مع عناصر الأخرى، أي توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية بعد طرح المخزون (مقدرة المؤسسة على توفير السيولة اللازمة دون اللجوء إلى بيع المخزون لمواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل)، ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 30 % و 50 % حسب المحللين الماليين.

❖ نسبة السيولة الفورية (الجاهزة)

يمكن حساب السيولة الجاهزة مايلي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{النقديات}}{\text{التخصيم الجارية}}$$

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة قصيرة الأجل باستخدام النقديات دون اللجوء إلى الأصول الجارية الأخرى (عدد مرات قابلية النقديات على تغطية الإلتزامات قصيرة الأجل)، ويستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 20 % و 30 %.

5-4-2- دراسة نسب المديونية

تسمح هذه نسب المديونية بمعرفة مدى قدرة المؤسسة في تمويل مختلف استثماراتها على مواردها المالية الخاصة وعلى الأموال الأجنبية، حيث تسمح في تقييم الهيكل المالي للمؤسسة في تاريخ معين، فإنه كلما قل اعتماد المؤسسة على القروض (الديون) لتمويل أصولها، كانت المؤسسة أقل تعرضا للمخاطر، وتكون قادرة على تسديد مستحقات الدائنين، كما تساعد المسير المالي على تحديد قدرة المؤسسة على توفير مختلف الأموال اللازمة لمواجهة مختلف الإلتزامات.

وسنحاول تقديم مجموعة من النسب التي توضح المديونية في المؤسسة:

❖ نسبة الاستقلالية المالية

تحسب نسبة الاستقلالية من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأصول الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \dots\dots\dots (01)$$

أو

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع القصور}}$$

تقيس العلاقة الأولى درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها على الاستدانة أم اعتمادها على التمويل الذاتي، حيث يستحسن ان تكون محصورة بين 1 و2، بينما تقيس لنا العلاقة الثانية حجم الأموال الخاصة مقارنة بمجموع موارد المؤسسة، ويستحسن أن تكون بين 20% و 60%.

❖ نسبة القدرة على السداد

تأخذ نسبة القدرة على السداد العلاقة التالية:

$$\text{نسبة القدرة على السداد} = \frac{\text{الديون متوسطة و طويلة الأجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$$

توضح هذه النسبة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها متوسطة وطويلة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي، حيث إذا كان مستوى النسبة أقل من المدة الحقيقية للتسديد، فإن المؤسسة تتمتع بمقدرة على الاستدانة.

❖ نسبة إجمالي الالتزامات (مجموع الديون) إلى إجمالي الأصول

تحسب هذه النسبة كمايلي:

$$\text{نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل المالي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون لكون دينار من مجموع الأصول، حيث يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة، كما يفضل المساهمون أن تكون هذه النسبة مرتفعة لزيادة أرباحهم أو الحفاظ على رقابة المؤسسة التي من الممكن فقدها في حالة زيادة رأس المال، بينما يفضلون الدائنون نسبة منخفضة من الديون لضمان تحصيل أموالهم عند تعرض المؤسسة للتصفية.

❖ نسبة تغطية المصاريف المالية

يمكن حساب هذه النسبة كمايلي:

$$\text{نسبة تغطية المصاريف المالية} = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي الصافي}}$$

توضح هذه النسبة مدى تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية المؤسسة خلال الفترة المالية، حيث كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان ذلك في صالح المؤسسة، أما اذا زادت المصاريف المالية انعكس ذلك على تكاليف المؤسسة بزيادة، وبالتالي عدم تحكم المؤسسة في مصاريفها.

5-4-3- دراسة نسبة النشاط

تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، حيث تستخدم في الغالب لتقييم أداء المؤسسات المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل (التوازن المالي قصير الأجل).

كما تقيس كفاءة وفعالية المؤسسة في استخدام مواردها المالية المتاحة لها والرقابة وعليها، وتتضمن المقاربات بين مستوى المبيعات والاستثمارات في الأصول المختلفة، أي قدرة المؤسسة على تصريف البضاعة المشتراة بغرض البيع، كذلك مقدرة إدارة المؤسسة على تحصيل الحقوق من العملاء.

ويمكن توضيح أهم نسب النشاط كمايلي:

❖ مهلة ائتمان الزبائن

تحسب مهلة ائتمان الزبائن كمايلي:

$$\text{مهلة ائتمان الزبائن} = \frac{\text{الزبائن + أوراق القبض}}{\text{المبيعات السنوية متضمنة الرسم}} \times 360$$

توضح هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها ويجب أن لا تتجاوز 90 يوما عادة، بالإضافة على ذلك يجب مقارنتها مع مهلة ائتمان الموردين.

❖ مهلة ائتمان الموردين

يتم حسابها مهلة ائتمان الموردين كمايلي:

$$\text{مهلة ائتمان الموردين} = \frac{\text{الموردين + أوراق القبض}}{\text{المشتريات السنوية متضمنة الرسم}} \times 360$$

تقيس هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، حيث يجب أن تكون أكبر من مدة تسديد الزبائن.

❖ معدل دوران المخزون

يتم حساب معدل دوران المخزون كمايلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

حيث أن:

$$\text{متوسط المخزون} = \text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون ثاني مدة} / 2$$

يوضح معدل دوران المخزون عدد مرات قيام المؤسسة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة معينة، حيث يشير انخفاض معدل الدوران إلى انخفاض نسبة المبيعات، وبالتالي تراكم المخزون، مما قد يعرض المؤسسة إلى مخاطر انخفاض في مستوى أسعار المواد.

❖ معدل دوران الأصول

تحسب هذه النسبة كمايلي:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط الأصول}}$$

تبين لنا معدل دوران الأصول مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات، حيث تستخدم لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول، أي يوضح عدد المرات التي تتحول فيه أصول المؤسسة إلى مبيعات.

6- التحفظات الموجهة لتحليل سيولة/ استحقاق

تتمثل أهم الانتقادات الموجهة لهذا التحليل في مايلي:

- يفترض هذا التحليل إستمرار النشاط ولا يعطي إجابات عن حالة توقف المؤسسة؛
- لا يحدد المستوى الأمثل لرأس المال العامل، بل يفترض أن هذا الأخير إذا كان موجب فقط فالمؤسسة في حالة توازن مالي؛
- لا يعطي أي فكرة عن مستوى الخزينة؛
- يقدم صورة ساكنة عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية كل دورة مالية، وبالتالي لا يظهر هذا التحليل الأثر الذي يخلفه الزمن على مكونات الميزانية ونتائج المؤسسة.

التمرين 01:

لتكن لديك الميزانية المالية التالية لسنة 2013 :

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
27100	الموارد الدائمة	21500	الأصول غير الجارية
25600	الاموال الخاصة	1000	تثبيات معنوية
1500	خصوم غير جارية	20000	تثبيات مادية
1500	قروض وديون مالية	500	تثبيات مالية
2400	خصوم جارية	8000	أصول جارية
1200	موردو المخزونات	7000	مخزونات
900	موردو التثبيات	600	الزبائن وحسابات المماثلة
300	المساهمات البنكية الجارية	400	النقديات
29500	مجموع الخصوم	29500	مجموع الأصول

المطلوب:

1- حساب مؤشرات التوازن المالي والتعليق عليها؛

2- حساب أهم النسب المالية المستعملة في هذا التحليل.

حل التمرين 01:

1- حساب مؤشرات التوازن المالي

1-1- حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:

✓ من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الموارد الدائمة - الأصول غير الجارية

$$21500 - 27100 =$$

$$5600 =$$

حققت المؤسسة رأس مال العامل موجب من أعلى الميزانية، هذا يدل على أن الموارد الدائمة مولت الأصول غير الجارية مع بقاء فائض قيمته **5600**، وبالتالي المؤسسة مؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وقادرة سداد ديونها.

✓ من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

$$2400 - 8000 =$$

$$5600 =$$

نلاحظ ان المؤسسة حققت فائض في رأس المال العامل بقيمة 5600 من أسفل الميزانية، هذا يشير أن المؤسسة تمكنت من تغطية كافة ديونها قصيرة الأجل من خلال الأصول الجارية مع بقاء فوائض مالية يمكن استخدامها لزيادة نشاطها.

1-2- حساب احتياجات في رأس المال العامل:

احتياجات في رأس المال العامل = استخدامات الدورة - موارد الدورة

= (الأصول الجارية - النقديات) - (الخصوم الجارية - المساهمات البنكية الجارية)

$$= (400 - 8000) - (300 - 2400)$$

$$5500 =$$

حققت المؤسسة احتياجات في رأس المال العامل موجبة قيمتها **5500** (موارد الدورة أقل من احتياجات الدورة)، يعني أن المؤسسة لديها احتياجات لم تجد لها موارد مالية، لهذا عليها البحث عن موارد مالية حتى تتمكن من تغطية مختلف احتياجاتها الاستغلالية.

1-3- الخزينة الصافية:

يمكن حساب الخزينة الصافية بطريقتين:

✓ الخزينة الصافية = النقديات - المساهمات البنكية الجارية

$$300 - 400 =$$

$$100 =$$

✓ الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

$$5500 - 5600 =$$

$$100 =$$

نلاحظ أن الخزينة الصافية موجبة (رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل)، يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجاتها، بالإضافة على أنها قادرة على تسديد التزاماتها في الآجل المحدد.

2- حساب النسب المالية:

2-1-1- نسب السيولة

2-1-1-1- نسبة السيولة العامة:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / خصوم جارية

$$2400 / 8000 =$$

$$3.33 =$$

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد (3.33 > 1)، بمعنى أن المؤسسة تمكنت من تغطية إلتزاماتها قصيرة الأجل بالأصول الجارية.

2-1-1-2- نسبة السيولة المختصرة:

نسبة السيولة المختصرة = الأصول الجارية - المخزونات / خصوم جارية

$$2400 / 7000 - 8000 =$$

$$0.41 =$$

بالنظر إلى نسبة السيولة المختصرة فهي محصورة بين 30 % و 50 % ، أي أن المؤسسة لها القدرة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل .

2-1-1-3- نسبة السيولة الجاهزة:

نسبة السيولة الجاهزة = النقديات / المساهمات البنكية الجارية

$$300/400 =$$

$$1.33 =$$

يتضح من قيمة السيولة الجاهزة أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها المستحقة قصيرة الأجل باستخدام النقديات دون اللجوء إلى الأصول الجارية الأخرى، لكن في مقابل تعبر أن وجود سيولة مجمدة لذلك على المؤسسة استغلالها في نشاطها.

2-2- حساب نسب المديونية:

2-2-1- نسبة الاستقلالية المالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

$$3900/26500 =$$

$$6.79 =$$

نسبة الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة / مجموع الخصوم

$$29500/25600 =$$

$$0.86 =$$

نلاحظ من خلال قيمة نسبة الاستقلالية المالية ان المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، حيث تعتمد بدرجة كبيرة في تمويلها على الأموال الخاصة بنسبة 86% بمقارنة بحجم الديون.

2-2-2- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول: مجموع الديون / مجموع الأصول

$$29500 / 3900 =$$

$$0.13 =$$

يتضح من نتيجة هذه النسبة أن المؤسسة تعتمد في تمويل مختلف أصولها بنسبة 13% على الاستدانة الخارجية، وبالتالي فالمؤسسة أقل عرضت للمخاطر، وتكون قادرة على تسديد مستحقات الدائنين.

2-2-3- نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم = الموارد الدائمة / الأصول غير الجارية

$$21500/27100 =$$

$$1.26 =$$

بما ان نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد، هذا يشير أن المؤسسة استطاعت تمويل مختلف أصولها غير الجارية بالاعتماد على الموارد الدائمة (الاموال الخاصة + خصوم غير جارية) دون الحاجة إلى الاستدانة، وبالتالي المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل والمتوسط.

2-2-4- نسبة التمويل الخاص:

نسبة التمويل الخاص = الاموال الخاصة / الأصول غير الجارية

نسبة التمويل الخاص = $21500 / 25600$

1.19 =

يتضح من خلال قيمة نسبة التمويل الخاص أن المؤسسة بإمكانها تمويل مختلف استثماراتها بالاعتماد على الأموال الخاصة.

2-2-5- نسبة التمويل الأجنبي:

نسبة التمويل الأجنبي = مجموع الديون / مجموع الخصوم

نسبة التمويل الأجنبي = $26500 / 3900$

0.14 =

يتضح من خلال قيمة هذه النسبة أن المؤسسة تعتمد التمويل الاجنبي بنسبة 14% مجموع الخصوم، أي الديون الطويلة والقصيرة تمثل حوالي 14% من الهيكل المالي لهذه المؤسسة.

المحور الثالث: التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي

جاء هذا التحليل ليتجاوز القصور الذي ظهر في التحليل السابق (حسب منظور سيولة/ استحقاق)، الذي ارتكز على المفهوم الذمي للمؤسسة، ليعطي مفهوم جديد للمؤسسة يكون بديل لهذا المنظور، حيث يعرف المؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تتركب من مجموعة من الوظائف ممثلة في وظيفة الاستغلال ووظيفة الإستثمار ووظيفة التمويل، تشكل في مجملها وحدة قادرة على ممارسة نشاط اقتصادي.

أولاً: وظائف المؤسسة وفق المنظور الوظيفي

1- وظيفة الاستغلال

تعتبر وظيفة الاستغلال عن النشاط الأساسي للمؤسسة، وبذلك هي تحدد طبيعة نشاطها (صناعي، تجاري، خدماتي، مختلط)، فهي تمثل المراحل الرئيسية المكونة للنشاط الأصلي للمؤسسة بدءاً من مرحلة التمويل مروراً بمرحلة التخزين بعدها مرحلة التصنيع وانتهاءً بمرحلة التوزيع.

2- وظيفة الاستثمار

يتمثل دور وظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج والوسائل الضرورية لممارسة النشاط، وتقوم هذه الوظيفة بعمليتين أساسيتين هما:

- حيازة التثبيتات: شراء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات وغيرها.
- التنازل عن التثبيتات: تقوم المؤسسة بالتنازل عن التثبيتات بسبب انتهاء عمرها الافتراضي ومن أجل تمويل نشاطها.

3- وظيفة التمويل

يتمثل دور وظيفة التمويل في توفير الموارد المالية الضرورية للتمويل ووظيفة الاستغلال ووظيفة الاستثمار، سواء عن طريق الاعتماد في التمويل على مصادر داخلية أو مصادر خارجية.

ثانيا: الميزانية الوظيفية

1- مفهوم الميزانية الوظيفية

تعرف الميزانية الوظيفية على أنها: اداة للتحليل المالي تقيم فيها الاستخدامات (عناصر الأصول) والموارد (عناصر الخصوم) بالقيمة الإجمالية، حيث يتم ترتيب الاستخدامات والموارد حسب ثلاثة وظائف أساسية: وظيفة الاستغلال، وظيفة التمويل، ووظيفة الاستثمار.

2- الأسس التي قامت عليها الميزانية الوظيفية

- تتمثل أهم أسس الميزانية الوظيفية في مايلي:
- يصطلح على الأصول بالاستخدامات والخصوم الموارد؛
- تحسب الاستخدامات بقيم إجمالية دون طرح المؤونات والاهتلاكات مع اعتبار الاهتلاكات والمؤونات على أنها موارد متوسطة وطويلة الاجل؛
- يتم ترتيب عناصر الاستخدامات والموارد وتصنيفها تبعا للوظائف (وظيفة الاستغلال، خارج الاستغلال، ووظيفة الاستثمار، ووظيفة التمويل).

3- مستويات الميزانية الوظيفية

توجد أربعة مستويات للميزانية الوظيفية هي:

❖ مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة (مستوى رأس المال العامل الوظيفي FRNG)

يتمثل في الموارد من مصادر التمويل المتوسطة والطويلة المدى مثل رؤوس الأموال الخاصة والديون طويلة ومتوسطة الأجل (خصوم غير جارية)، بالإضافة إلى الإهتلاكات والمؤونات والإحتياطات، أما الاستخدامات المستقرة (الأصول غير الجارية) تتضمن كل التثبيتات التي تمتلكها المؤسسة (معنوية، مادية، مالية)، حيث يكون هذا المستوى في أعلى الميزانية الوظيفية.

❖ مستوى الاستخدامات للاستغلال وموارد للاستغلال (مستوى الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال):

يتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المرتبطة مباشرة بالنشاط من مخزون وعملاء وغيرها وموارد دورة الاستغلال المرتبطة مباشرة بالنشاط من موردين وحسابات الملحقه وضرائب وغيرها.

❖ مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال (مستوى الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال):

يمثل هذا المستوى الاستخدامات والموارد غير المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي الأساسي للمؤسسة (ذات طابع استثنائي).

❖ مستوى الخزينة الصافية:

تتمثل في استخدامات الخزينة وموارد الخزينة

4- بناء الميزانية الوظيفية

يمكن توضيح الميزانية الوظيفية في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
الموارد الدائمة R_p الأموال الخاصة الديون المالية	الاستخدامات المستقرة E_s التشبيات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
موارد الاستغلال R_{ex} الموردون والحسابات المماثلة	استخدامات الاستغلال E_{ex} المخزونات الاجمالية الزبائن والحسابات المماثلة
موارد خارج الاستغلال R_{hex} موارد أخرى	استخدامات خارج الاستغلال E_{hex} حقوق أخرى
موارد الخزينة R_t الاعتمادات البنكية الجارية	استخدامات الخزينة E_x النقديات
مجموع الموارد	مجموع الاستخدامات

5- مؤشرات التوازن المالي وفق منظور الوظيفي

تتمثل مؤشرات التوازن المالي الوظيفي التي يمكن على أساسها تحديد التوازن المالي الدائم للمؤسسة في مايلي:

5-1- رأس المال العامل الوظيفي (FRNG)

5-1-1- تعريف رأس المال العامل الوظيفي

يعرف رأس المال العامل الوظيفي على أنه: ذلك الفائض المالي الناتج عن الموارد الدائمة المتاحة بعد تمويل الاستخدامات الإجمالية المستقرة والموجه لتمويل استخدامات الاستغلال.

5-1-2- كيفية حساب رأس المال العامل الوظيفي

يحسب رأس المال العامل الوظيفي بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الوظيفي} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات المستقرة الإجمالية}$$

5-1-3- حالات رأس المال العامل الوظيفي:

توجد ثلاثة حالات لرأس المال العامل الوظيفي هي:

❖ **رأس المال العامل الوظيفي موجب $FRNG > 0$:** هذا يعني أن المؤسسة في حالة توازن مالي على المدى

الطويل، أي تمكنت من تغطية كامل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام موارد طويلة الأجل مع تحقيق فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

❖ **رأس المال العامل الوظيفي سالب $FRNG < 0$:** هذا يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل الاستخدامات

الإجمالية المستقرة باستخدام مواردها المالية المتاحة، وبالتالي حققت عجز وهي بحاجة إلى أموال إضافية أو بحاجة إلى تقليص التثبيتات حتى تتو مع امكانياتها المالية.

❖ **رأس المال العامل الوظيفي معدوم $FRNG = 0$:** يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل مختلف الاستخدامات

المستقرة باستخدام الموارد المالية الدائمة دون تحقيق فائض ولا عجز.

5-2- الاحتياجات في رأس المال العامل BFR

5-2-1- تعريف الاحتياجات في رأس المال العامل

تعرف الاحتياجات في رأس المال العامل بأنها: الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة

الاستغلال وخارج الاستغلال والتي تنشأ بفعل التباعدات الزمنية (تباعدات متعلقة بالتدفقات الحقيقية وتباعدات متعلقة بالتدفقات المالية) التي تحدث لعناصر الاستغلال والعناصر خارج الاستغلال.

5-2-2- أنواع الاحتياجات في رأس المال العامل

تنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى احتياجات في رأس المال للاستغلال واحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال.

❖ احتياجات في رأس المال العامل للاستغلال (BFRex): تمثل الاحتياجات المرتبطة بدورة الاستغلال، أي الفرق بين احتياجات دورة الاستغلال (مخزونات وحقوق) وموارد دورة الاستغلال (ديون الاستغلال)، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات في رأس المال العامل للاستغلال} = \text{استخدامات دورة الاستغلال (Eex)} - \text{موارد دورة الاستغلال (Rex)}$$

❖ احتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex): تتعلق بالاحتياجات الناتجة عن النشاطات غير الأساسية، حيث تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{استخدامات خارج الاستغلال (Ehex)} - \text{موارد خارج الاستغلال (Rhex)}$$

❖ احتياجات في رأس المال العامل الإجمالي (BFRg): تمثل مجموع احتياجات في رأس المال العامل للاستغلال واحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{BFRg} = \text{BFRex} + \text{BFRhex}$$

5-3- الخزينة الصافية (TN)

5-3-1 مفهوم الخزينة الصافية

تعرف الخزينة الصافية على أنها: ذلك الفائض من رأس المال العامل الوظيفي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل، حيث إذا تمكنت المؤسسة من تغطية كافة احتياجاتها المالية تكون الخزينة موجبة، أما إذا لم تتمكن المؤسسة من تغطية مختلف احتياجاتها تكون الخزينة سالبة.

5-3-2 كيفية حسابها

يمكن حساب الخزينة الصافية بطريقتين:

$$\text{الخبزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل الوظيفي} - \text{احتياجات رأس المال العامل الإجمالية}$$

$$\text{الخبزينة الصافية} = \text{استخدامات الخزينة (أصول الخزينة)} - \text{موارد الخزينة (خصوم الخزينة)}$$

6- حالات عجز في الخزينة (حالات خلل في التوازن المالي الوظيفي)

تتمثل حالات الخلل المالي الوظيفي في العناصر التالية:

❖ نمو سريع غير متحكم فيه: تحدث أزمة في الخزينة (عجز في الخزينة) إذا كان الاحتياج في رأس المال العامل ينمو بالتوازن بوتيرة أكبر من معدل نمو رقم الأعمال، فيؤدي ذلك إلى استهلاك السيولة النقدية المتاحة، حيث هذه الحالة تكون غالباً في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في أسواق نشطة، تعالج هذه الحالة من خلال:

- رفع رأس المال العامل عن طريق الحصول على قروض جديدة أو التنازل على الثببتات؛
- تسريع تحصيل حقوق المؤسسة وتمديد آجال الموردين وتخفيض المخزون.

❖ خطأ في السياسة المالية: تحدث أزمة في الخزينة (عجز في الخزينة) إذا قامت المؤسسة بتمويل الاستخدامات المستقرة ذات أجل طويل بمراد ذات أجل قصير ، بمعنى عدم التزام بقاعدة التوازن المالي .

❖ تدهور النشاط: تحدث أزمة في الخزينة إذا كان هناك تراجع حاد في رقم الأعمال يؤدي إلى خفض النتيجة وخفض مستوى الموارد المالية الدائمة مما يؤثر على رأس مال العامل.

تعالج هذه الحالة من خلال الحلول التالية:

- معرفة أسباب انخفاض رقم الاعمال؛
- التنازل على بعض الثببتات التي لا تؤثر على الطاقة الانتاجية من أجل تحسين مستوى الموارد المالية.

❖ سوء تسيير عناصر الاستغلال: تحدث أزمة في الخزينة (عجز في الخزينة) إذا كان آجال ممنوحة للعملاء طويلة مقابل قبول آجال قصيرة لدفع مستحقات الموردين، ويتم معالجة هذه الحال من خلال وضع نظام فعال لتسيير عناصر الاستغلال.

❖ تسجيل خسائر متراكمة: تحدث أزمة في الخزينة (عجز في الخزينة)، نتيجة الخسائر المتراكمة التي تؤدي إلى تخفيض الأموال الخاصة وبالتالي انخفاض الموارد المالية الدائمة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع رأس المال العامل بحيث يصبح لا يغطي احتياجات رأس المال العامل.

تتمثل الاقتراحات لمعالجة هذه الحالة في مايلي:

- وضع خطة طويلة الأجل لتحسين النتيجة؛
- تحليل المردودية؛
- الحصول على موارد مالية اضافية.

7- شروط التوازن المالي الوظيفي

لكي يكون توازن مالي حسب المنظور الوظيفي يجب توفر الشروط التالية:

7-1- الشرط الأول: رأس المال العامل الوظيفي موجب (الموارد الدائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة $FRNG > 0$)، حيث تحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة باستخدام الموارد الدائمة، مع بقاء فائض مالي.

7-2- الشرط الثاني: رأس المال العامل الوظيفي أكبر من احتياجات في رأس المال العامل الإجمالية، بمعنى يجب أن يغطي رأس المال العامل الوظيفي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

7-3- الشرط الثالث: الخزينة الصافية موجب ($TN > 0$)، يعني ذلك أن رأس المال العامل الوظيفي أكبر من احتياجات في رأس المال الإجمالية، كذلك في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية استخدامات الخزينة عن طريق موارد الخزينة.

8- الإنتقادات الموجهة للتحليل المالي الوظيفي

تتمثل أهم الإنتقادات الموجهة لتحليل الوظيفي مايلي:

- ✓ ادماج المؤونات ضمن موارد الدائمة، حيث تعتبر المؤونات من عناصر الاستغلال قصيرة الأجل؛
- ✓ يعتبر هذا التحليل أن مستوى الخزينة عندما تقترب من الصفر تكون المؤسسة في حالة توازن مالي، لكن الواقع يؤكد أن المؤسسات في حاجة أموال أو سيولة كافية للتمتع بالمرونة الكافية؛
- ✓ الخزينة حسب التحليل الوظيفي غامضة ولا يمكن التعرف على كيفية تشكلها ولا النشاطات المسؤولة على حالة العجز أو الفائض.

التمرين 02:

إليك الميزانية لإحدى المؤسسات بتاريخ 31/12/n:

المبالغ	الخصوم	قيم صافية	اهتلاكات ومؤونات	قيم إجمالية	الأصول
5000	رأس المال	200	800	1000	التشبيات المعنوية
700	الاحتياطات	6000	1000	7000	التشبيات المادية
500	نتيجة الدورة	1500	500	2000	التشبيات المالية
900	ديون مالية	800	200	1000	مخزونات
2000	الموردون والحسابات الملحقة	700	100	800	العملاء والحسابات الملحقة
350	دائنون آخرون	200	-	200	مدينون آخرون
100	المساهمات البنكية الجارية	150	-	150	البنك والصندوق
9550	المجموع	9550	2600	12150	المجموع

المطلوب:

- 1- إعداد الميزانية الوظيفية؛
- 2- حساب رأس المال الوظيفي؛
- 3- حساب إحتياجات رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال؛
- 4- حساب الخزينة الصافية؛
- 5- دراسة شروط التوازن المالي الوظيفي.

حل التمرين 02:

I - الميزانية الوظيفية:

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
9700	الموارد الدائمة	10000	الاستخدامات المستقرة
8800	الأموال الخاصة	1000	التشبيات المعنوية
5000	رأس المال	7000	التشبيات المادية
700	الاحتياطات	2000	التشبيات المالية
500	نتيجة الدورة		
2600	اهتلاكات ومؤونات		
900	الديون المالية		
2000	موارد الاستغلال	1800	استخدامات الاستغلال
2000	الموردون والحسابات الملحقه	1000	مخزونات
350	موارد خارج الاستغلال	800	الزبائن
350	دائنون آخرون	200	استخدامات خارج الاستغلال
100	موارد الخزينة	200	مدينون آخرون
100	المساهمات البنكية الجارية	150	استخدامات الخزينة
		150	البنك والصندوق
12150	مجموع الموارد	12150	مجموع الاستخدامات

2- حساب رأس المال العامل الوظيفي (FRNG):

رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة

$$10000 - 9700 =$$

$$= -300$$

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الوظيفي سالبة ($FRNG < 0$)، بمعنى ان المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها باستخدام مواردها المالية المتاحة، وبالتالي حققت عجز في تمويل احتياجاتها وهي بحاجة إلى أموال إضافية لتغطية هذا العجز.

3- حساب احتياجات في رأس العامل للاستغلال وخارج الاستغلال:

3-1- حساب احتياجات في رأس المال العامل للاستغلال (BFR_{ex}):

احتياجات في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

$$= 1800 - 2000$$

$$= -200$$

نلاحظ ان احتياجات في رأس المال العامل للاستغلال أقل من الصفر، هذا يشير أن دورة الاستغلال لم تولد احتياجات وذلك لأن آجال دوران كل من المخزون والذمم المدينة أسرع من آجال دفع الموردون، وبالتالي المؤسسة ليست بحاجة إلى سيولة نقدية.

3-2- حساب احتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFR_{hex}):

احتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

$$= 200 - 350$$

$$= -150$$

توضح قيمة احتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال أن الأنشطة الاستثنائية لم تولد احتياجا، وذلك لان موارد خارج الاستغلال أكبر من استخدامات خارج الاستغلال.

3-3- حساب في احتياجات في رأس المال العامل الإجمالي (BFR_g):

احتياجات في رأس المال العامل الاجمالية = احتياجات في رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال.

$$BFR_g = (200) + (150)$$

$$= -350$$

لم تولد احتياجات في رأس المال العامل الإجمالي احتياجا، وبالتالي المؤسسة ليست بحاجة إلى موارد مالية اضافية

4- حساب الخزينة الصافية (TN):

يمكن حساب الخزينة الصافية بطريقتين هما:

- الخزينة الصافية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة

$$100 - 150 =$$

$$50 =$$

- الخزينة الصافية = رأس المال العامل الوظيفي - احتياجات في رأس المال العامل الاجمالي

$$(300) - (350) =$$

$$50 =$$

توضح قيمة الخزينة الصافية أن المؤسسة حققت فائض في السيولة قدره 50 وحدة نقدية وذلك لأن سرعة تحول الاستخدامات إلى سيولة نقدية كانت أكبر من سرعة وصول المساهمات البنكية الجارية.

5- دراسة شروط التوازن المالي الوظيفي:

لكي يتحقق التوازن المالي الوظيفي يجب تحقق الشروط التالية:

5-1 رأس المال العامل الوظيفي موجب: من خلال حساب رأس المال العامل الوظيفي سابقا تبين أنه

سالب (-300)، وبالتالي الشرط الأول غير محقق.

5-2 رأس المال العامل الوظيفي أكبر من احتياجات في رأس المال العامل الوظيفي الإجمالي: من

خلال المقارنة بين قيمة رأس المال العامل الوظيفي واحتياجات في رأس المال العامل الوظيفي الإجمالي تبين أن هذا الشرط محقق.

5-3 الخزينة الصافية موجبة ($0 < TN$):

توضح القيمة الخزينة المحققة سابقا أنها أكبر من الصفر ($0 < 50$)، وبالتالي فالشرط الثالث محقق.

نظرا لعدم توفر الشروط الثلاثة السابقة فإن المؤسسة لم تحقق توازن مالي حسب المنظور الوظيفي (عدم تحقق

الشرط الأول).

المحور الرابع: دراسة جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

تعكس قائمة الدخل خلاصة نتيجة عمليات التشغيل في المؤسسة وما تقود إليه من ربح أو خسارة، فهي قائمة

تخضر بطريقة تعرض فيها جميع إيرادات المؤسسة والمتعلقة بفترة زمنية محددة وما يقابلها من نفقات التي تحملتها

إدارة المؤسسة في سبيل تحقيق وضمأن تلك الإيرادات.

أولاً: مفهوم جدول حسابات النتائج

عرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج بأنه: بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).

كما تعرف قائمة حساب النتائج على أنها: تلخص الإيرادات والمصاريف بالدورة وليس هناك محدد للعرض تفرضه معايير المحاسبة الدولية بل تشترط أن تشمل كحد أدنى على عناصر معينة، وتعرف الإيرادات بحسب المعايير أنها الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلية أو زيادة في الأصول أو نقصان في الالتزامات، أما بالنسبة للمصاريف فتعرف على أنها النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استهلاك في الأصول أو تكبد التزامات.

ثانياً: أهداف جدول حسابات النتائج

إن جدول حسابات النتائج يوفر المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية حول الأداء المالي للمؤسسة التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية والتنبؤ بالتدفقات النقدية، وعليه يمكن توضيح أهداف جدول حسابات النتائج في النقاط التالية:

- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمؤسسة؛
- تقديم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استغلال موارد المؤسسة بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمؤسسة (تعظيم القوة الإيرادية)؛
- توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الاقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية؛
- التقرير عن أنشطة المؤسسة التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها والتي تكون ذات أهمية بالنسبة للأهداف المحددة والموضوعة مسبقاً؛
- تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المؤسسة؛
- معرفة الملاك لنتائج استثماراتهم في المؤسسة.

ثالثاً: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في جدول حسابات النتائج

يشمل قائمة جدول حسابات البنود التالية:

1- **المنتوجات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

2- **الأعباء:** يقصد بها نقص أصول المؤسسة بما فيها النقدية أو الزيادة في التزاماتها أو الاثنين معا وذلك مقابل حصول المؤسسة على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها خلال الفترة التي يغطيها جدول حسابات النتائج.

تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية:

- الهامش الإجمالي؛
 - القيمة المضافة؛
 - الفائض الإجمالي للاستغلال؛
 - منتوجات الأنشطة العادية؛
 - المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
 - أعباء المستخدمين؛
 - الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
 - المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص الثبنيات العينية؛
 - المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص الثبنيات المعنوية؛
 - نتيجة الأنشطة العادية؛
 - العناصر الغير العادية (منتوجات وأعباء)؛
 - النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
 - النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.
- بالإضافة إلى ذلك توجد معلومات تظهر في قائمة جدول حسابات النتائج أو الملحق المكمل لجدول حسابات النتائج وهي:
- تحليل نواتج النشاطات العادية؛
 - مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

رابعاً: عرض جدول حسابات النتائج:

حسب النظام المحاسبي المالي يوجد نوعين لعرض جدول حسابات النتائج هما:

➤ جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة؛

➤ جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

1- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

يقوم جدول حسابات النتائج على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع.....)، مما يسمح بتحديد مستويات من الجامع التسيير الرئيسية (الأرصدة الوسيطة للتسيير)، والتي على أساسها يمكن تحليل طرق تكوين نتيجة المؤسسة، ويمكن توضيح جدول حسابات النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (02): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

الفترة من إلى

البيان	ملاحظة	ن	ن-ا
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- قيمة الاستغلال المضافة (2-1)			
أعباء العاملين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الإستغلال			
المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى			

			المخصصات للاهتلاكات والأرصدة استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة
			5- النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير عادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			(1) حصص الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجمع المدمج ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

يمكن شرح المجاميع التسيير الرئيسية التي يحددها جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وفقا للترتيب الآتي:

✓ إنتاج السنة المالية:

نجد هذا المؤشر في حسابات النتائج للمؤسسات الصناعية ويغيب في القطاعات التجارية، ويتمثل في

إجمالي المنتجات المصنعة باختلاف استخداماتها، حيث يتضمن كل من المبيعات والمنتجات الملحقه، تغير المخزون والمنتجات المصنعة وقيد التصنيع، الإنتاج المثبت وإعانات الاستغلال، ويمكن حسابه كمايلي:

إنتاج السنة المالية = مبيعات المنتجات +/- الإنتاج المخزن + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال

✓ استهلاك السنة المالية:

يمثل هذا المؤشر مجموع استهلاكات المؤسسات خلال السنة المالية من مشتريات السلع والخدمات، بالإضافة إلى الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.

✓ القيمة المضافة:

تعبر عن الثروة التي تخلقها المؤسسة باستخدام وسائل الإنتاج، كما تعبر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، وهي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، وتستخدم لقياس معدل نمو المؤسسة.

✓ الفائض الإجمالي للاستغلال:

يعبر هذا الرصيد عن القدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال دورة الاستغلال بغض النظر عن سياسات التمويل، الاهتلاك والتوزيع، ويضم هذا الرصيد معلومات مفصلة عن دورة الاستغلال، لذا يعتبر رصيد هام جدا بالنسبة للتحليل المالي، ولذا يفضل استعماله عوضا عن رصيد النتيجة العملية.

كما يرتبط هذا الرصيد بالنتيجة أكثر من ارتباطه بالخزينة، حيث يعتبر رصيد التدفقات الحقيقية دورة الاستغلال، أي الفرق بين الإيرادات المحصلة أو التي ستحصل في الأجل القريب والمصاريف المسددة أو التي ستدفع في الأجل القريب، أي أنه يقيس الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة.

ويمكن حساب الفائض الإجمالي للاستغلال كمايلي:

الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة - (أعباء المستخدمين + ضرائب والرسوم المماثلة)

✓ النتيجة العملية:

يمثل هذا الرصيد الناتج الصافي عن العمليات الاستغلال من خلال ممارسة الأنشطة الأساسية للمؤسسة، أي الفرق بين إيرادات الإستغلال ومصاريف الإستغلال، حيث يمكن حسابه اعتمادا على الفائض الإجمالي للإستغلال كمايلي:

النتيجة التشغيلية = الفائض الإجمالي للإستغلال + المنتجات التشغيلية الأخرى + استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات - الأعباء التشغيلية الأخرى - مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
 ✓ النتيجة المالية:

تعتبر النتيجة المالية عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من عملياتها المالية، ويمكن حساب النتيجة المالية كمايلي:

النتيجة المالية = المنتوجات (الإيرادات المالية) - الأعباء المالية

ويمكن توضيح كل من الإيرادات المالية والمصاريف المالية كمايلي:

➤ الإيرادات المالية: تتضمن العمليات التالية:

- الإيرادات الناتجة عن الإستثمارات المالية ومختلف التوظيفات المالية؛
- الفوائد والإيرادات المماثلة، ومنها مداخيل الحقوق التجارية ومختلف التوظيفات؛
- الإيرادات الناتجة عن عمليات التنازل عن الأصول المالية؛
- الفرق الإيجابي في الصرف.

➤ الأعباء المالية : تتضمن العمليات التالية:

- الفوائد والإقتطاعات المماثلة عنها؛
- الفارق السلبي للصرف؛
- المصاريف الناتجة عن التنازل عن الأصول المالية؛
- خسائر عن الحسابات الدائنة المرتبطة بمساهمات.

تساعد النتيجة المالية على مراقبة أداء المؤسسة من النواحي المالية، أي يمكن مراقبة الحدود القصوى لعمليات الإستدانة بناء على مؤشر النتيجة المالية، وبالتالي فالنتيجة المالية تسهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات التمويلية.

✓ النتيجة الجارية (العادية) قبل الضرائب:

تعتبر النتيجة العادية على قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من مختلف الأنشطة العادية ولكن قبل العمليات الاستثنائية، وتحسب كمايلي:

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة التشغيلية + النتيجة المالية

✓ النتيجة الإستثنائية:

تعتبر عن العمليات الإستثنائية داخل المؤسسة، أي العمليات خارج الاستغلال، وهي تمثل الفرق بين الإيرادات والمصاريف ذات الطابع الإستثنائي.

✓ النتيجة الصافية للسنة المالية:

يعبر هذا الرصيد عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بواسطة جميع العمليات: استغلال، اهتلاك، تمويل وتوزيع، حيث يتم حسابها انطلاقاً من النتيجة العادية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية، كذلك تعتبر النتيجة الصافية المقياس المحاسبي للربح المحاسبي الموزع على المساهمين والجزء الموجه للاحتياجات.

2- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

يتم من خلال جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة التمييز بين تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية، أي ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة (وظيفة تجارية، وظيفة المالية، وظيفة الإدارية)، ويمكن توضيح جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

الفترة من إلى

ن-	ن	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال
			كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية
			التكاليف التجارية
			الأعباء الإدارية
			أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة
			(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)

			<p>منتجات مالية</p> <p>الأعباء المالية</p> <p>النتيجة العادية قبل الضريبة</p> <p>الضرائب الواجبة على النتائج العادية</p> <p>الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)</p> <p>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</p> <p>الأعباء غير العادية</p> <p>المنتجات غير العادية</p> <p>النتيجة الصافية للسنة المالية</p> <p>حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)</p> <p>النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</p> <p>منها حصة ذوي الأقلية (1)</p> <p>حصة المجموع (1)</p>
--	--	--	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

يمكن من خلال جدول أعلاه، يمكن توضيح كيفية تشكيل النتيجة من خلال دراسة بعض الأرصدة (المجاميع الرئيسية للتسيير) كمايلي:

✓ الهامش الربح الإجمالي:

هو مؤشر يقيس العلاقة التجارية بين المؤسسة العملاء من جهة والمؤسسة والموردون من جهة أخرى، فهو رصيد يعكس قدرة المؤسسة على خلق الأرباح في إطار النشاط التجاري. ويمكن حسابه كمايلي:

$$\text{الهامش الربح الإجمالي} = \text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة المبيعات}$$

⊖ **رقم الأعمال**: هو الإيرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة (الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من عمليات البيع الناجمة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة)، ويتحدد حسب الحصة السوقية وتبعاً لمدى سيطرة المؤسسة على الأسواق، كما أن مكونات رقم الأعمال تختلف باختلاف النشاط، حيث يتفرع إلى الأجزاء التالية:

- رقم الأعمال التجاري: يمثل الإيراد الناتج عن الأنشطة التجارية للمؤسسة، حيث نجده خاصة في المؤسسات التجارية التي تقوم بشراء وبيع السلع دون تصنيعها أو تحويلها.

- رقم الأعمال الإنتاجي: نجده خاصة في المؤسسات الصناعية التي تقوم ببيع المنتجات التي قامت هي بتصنيعها اعتماداً على قدراتها الإنتاجية.

- رقم الأعمال الخدمي: يمثل الإيراد المتحصل عليه عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة للزبائن مثل: النقل، الفندق، الاتصالات... إلخ

⊖ تكلفة المبيعات: تمثل التكاليف التي تتحملها المؤسسة في سبيل توفير البضاعة المباعة للزبائن أو الخدمات المقدمة للعملاء، حيث تحسب في المؤسسة التجارية من خلال المعادلة التالية:

تكلفة المبيعات (تكلفة شراء البضاعة المباعة) = صافي مشتريات البضائع + المصاريف المدفوعة على المشتريات + مخزون بضائع أول مدة - مخزون بضائع آخر مدة

✓ النتيجة العملية: يمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

النتيجة العملية = الهامش الربح الإجمالي + المنتجات العملية الأخرى - (التكاليف التجارية + الأعباء الإدارية + الأعباء العملية الأخرى)

خامساً: محددات جدول حسابات النتائج:

تتمثل محددات جدول حسابات النتائج في العناصر التالية:

1- البنود التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق غير مشمولة بجدول حسابات النتائج:

ومن هذه البنود المكاسب والخسائر غير المتحققة لبعض الاستثمارات المالية التي لا يتم تسجيلها في قائمة الدخل في حالة عدم التأكد بأن التغيرات في قيمتها سوف تتحقق، ومن الأمثلة الأخرى عدم الاعتراف بالزيادة في القيمة الناتجة عن زيادة جودة المنتج أو تحسن الخدمة المقدمة للعملاء أو زيادة كفاءة ومهارة العنصر البشري في المؤسسة.

2- تتأثر أرقام الدخل بالطرق المحاسبية المستخدمة:

ويتضح هذا في الاختلاف في اختيار طريقة الاهتلاك للأصول الثابتة من مؤسسة لأخرى مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة المباشرة بين نتائج أعمال المؤسسات بعضها ببعض.

3- مقاييس الدخل تتأثر بالحكم الشخصي:

ومن الأمثلة على تأثير الحكم الشخصي في تحديد رقم الدخل تقدير العمر الافتراضي للأصل الثابت لأغراض تحديد نسبة الاهتلاك السنوية وبالتالي فإن الاختلاف في ذلك بين المؤسسات يولد اختلافا في قيم الدخل من المؤسسة لأخرى.

التمرين 03:

إليك معطيات التالية لإحدى المؤسسات:

- ❖ سعر بيع الوحدة 100 دج.
- ❖ عدد الوحدات المنتجة 9000 وحدة.
- ❖ عدد الوحدات المباعة 8000 وحدة.
- ❖ يكلف إنتاج وحدة واحدة ما قيمته 40 دج من المواد الأولية
- ❖ يكلف إنتاج وحدة واحدة ما قيمته 30 دج من مصاريف المستخدمين.
- ❖ يكلف إنتاج وحدة واحدة ما قيمته 20 دج من ضرائب والرسوم.
- ❖ ح/75 = 80000 دج.
- ❖ ح/78 = 15000 دج.
- ❖ ح/65 + ح/68 = 90000 دج.
- ❖ ح/76 = 12000 دج.
- ❖ ح/66 = 10000 دج.
- ❖ الضرائب على الأرباح 19%

المطلوب: إعداد جدول حسابات النتائج

حل التمرين 03:

$$\bullet \text{ ح/70} = \text{سعر بيع الوحدة} \times \text{عدد الوحدات المباعة}$$

$$= 8000 \times 100 =$$

$$= 800000 \text{ دج}$$

$$\bullet \text{ ح/72} = (\text{عدد الوحدات المنتجة} - \text{عدد الوحدات المباعة}) \times (\text{تكلفة وحدة الواحدة لكل من}$$

المواد الأولية ومصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم)

$$(20+30+ 40) \times (8000 - 9000) =$$

$$= 90000 \text{ دج.}$$

$$\bullet \text{ ح/60} = \text{عدد الوحدات المنتجة} \times \text{تكلفة الوحدة الواحدة من مواد الأولية}$$

$$40 \times 9000 =$$

$$= 360000 \text{ دج}$$

$$\bullet \text{ ح/63} = \text{عدد الوحدات المنتجة} \times \text{تكلفة الوحدة الواحدة من مصاريف المستخدمين}$$

$$30 \times 9000 =$$

$$= 270000 \text{ دج}$$

$$\bullet \text{ ح/64} = \text{عدد الوحدات المنتجة} \times \text{تكلفة الوحدة الواحدة من الضرائب والرسوم}$$

$$20 \times 9000 =$$

$$= 180000 \text{ دج}$$

المبالغ	البيان
800000	ح/ 70 رقم الأعمال
90000	ح/72 تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها
00	ح/73 الإنتاج المثبت
00	ح/ 74 إعانات الإستغلال
890000	1- إنتاج السنة المالية
360000	ح/60 الاستهلاكات
00	ح/61 الخدمات الخارجية
00	ح/ 62 الاستهلاكات الأخرى
360000	2- استهلاك السنة المالية
530000	3- قيمة الاستغلال المضافة (2-1)
270000	ح/ 63 أعباء العاملين
180000	ح/ 64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة

80000	4- الفائض الإجمالي عن الإستغلال
80000	ح/75 المنتجات التشغيلية الأخرى
90000	ح/ 65 + 68 (الأعباء التشغيلية الأخرى +المخصصات للاهتلاكات والأرصدة)
15000	ح/ 78 استئناف عن خسائر القيمة والأرصدة
85000	5- النتيجة التشغيلية
12000	ح/76 المنتجات المالية
10000	ح/ 66 الأعباء المالية
2000	6- النتيجة المالية
87000	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
16530	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
00	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
70470	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
00	العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها)
00	العناصر غير عادية - الأعباء (يطلب بيانها)
00	9- النتيجة غير العادية
70470	10- النتيجة الصافية للسنة المالية

المحور الخامس:دراسة المردودية وأثر الرافعة

أولاً: دراسة المردودية

1- تعريف المردودية:

تعرف المردودية بأنها: الفائض النقدي الناتج عن الفرق بين العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة، وبالتالي فالمردودية عبارة عن علاقة بين قوة تحقيق النتائج وحجم التكلفة للأموال المستثمرة، باعتبارها مرتبطة بمدى دقة المعلومات المستقبلية لمجموعة من السياسات التقنية المتعلقة بالتمويل، الإنتاج والتسويق، وعندما نتكلم عن مردودية النشاط نعني بذلك مدى تأثير عوامل الإنتاج على النتائج النهائية المحققة مقارنة مع تلك المسطرة، بهدف التمكن

من التسويق والوفاء بكل الالتزامات التي هي على عاتق المزيج المالي للمؤسسة، ومنه استخلاص الأسباب التي أدت إلى زيادة أو نقص الربح فيما يخص نوعية المنتجات والبضائع المباعة، أي دراسة المردودية بمجموعة مختلفة من الدراسات الخاصة بالاعتماد على أسعار البيع، أو هامش الربح لكل منتج في سوق المنافسة الذي ينتظر منه تحقيق وفرة في الأرباح وتوازن في السيولة.

ومن جهة أخرى تعرف المردودية على أنها: معنى يطبق على جميع الاتجاهات الاقتصادية عند استعمال الإمكانات المادية والمالية.

كذلك تعرف المردودية على أنها: قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها مقارنة بالوسائل المتاحة.

2- أنواع المردودية:

سوف نتطرق إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

2-1- المردودية التجارية:

هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كمايلي:

معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

تبين المردودية التجارية الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

2-2- المردودية الاقتصادية:

تقيس المردودية الاقتصادية الفعالية في استخدام الأصول الموضوعتة تحت تصرف المؤسسة الاقتصادية، حيث تقاس من خلال النشاط الأساسي للمؤسسة ممثلة في النتيجة العملياتية، وتسمى بالمردودية الاقتصادية الجزئية لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأنشطة المالية والاستثنائية، وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل المردودية الاقتصادية = النتيجة العملياتية / الأصول الاقتصادية

تسمح لنا النسبة أعلاه، بقياس مدى مساهمة الأصول الاقتصادية المستثمرة المكونة من الاستثمارات الصافية والاحتياج في رأس المال العامل في تكوين النتيجة العملياتية، بمعنى حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين النتيجة العملياتية.

2-3- المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة):

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.

كذلك في إطار السوق، على المؤسسة الاقتصادية تحقيق مردودية مرتفعة حتى تستطيع أن تمنح للمساهمين أرباحا كافية، تمكنهم من تعويض عن المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس المال المؤسسة.

تعرف المردودية المالية (مردودية للأموال الخاصة) على أنها: العائد الذي يتحصل عليه المساهمون في المؤسسة مقابل كل وحدة نقدية يستثمرون فيها، بمعنى قدرة المؤسسة على تعويض المساهمون، سواء في شكل أرباح موزعة أو في شكل احتياطات.

ويمكن حساب مردودية الأموال الخاصة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

توضح النسبة أعلاه، مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، حيث كلما كان هذا المعدل مرتفع كلما كان أفضل للمؤسسة.

تأخذ المردودية المالية للأموال الخاصة الحالات التالية:

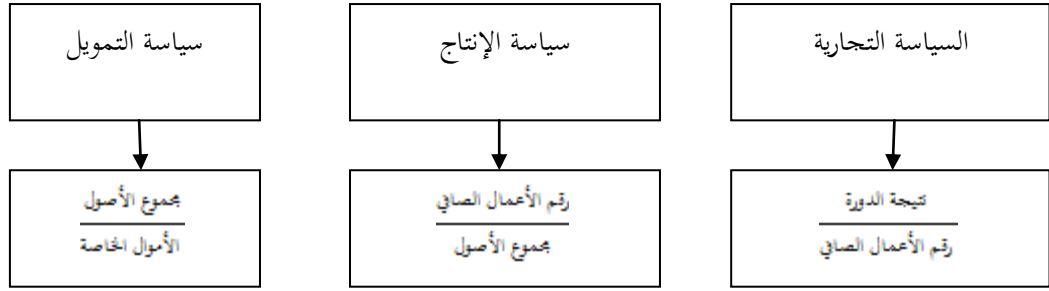
- حالة المردودية سالبة معناه لا توجد المردودية.
- حالة المردودية أكبر من 0% وأصغر من 5% معناه مردودية موجودة لكن ضعيفة.
- حالة المردودية أكبر من 5% وأصغر من 10% معناه وجود مردودية متوسطة.
- حالة المردودية أكبر أو تساوي 10% معناه وجود مردودية بنسبة مقبولة.

إن الأسباب المؤدية إلى تراجع المردودية المالية للأموال الخاصة تكمن أساسا في مايلي:

- عوارض ظرفية: حالة التراجع المفاجئ للمبيعات؛
- عوارض هيكلية: تراجع الطلب نتيجة لحالة الكساد أو لقوة المنافسة؛
- المرور بمرحلة انتقال: الدخول في السوق أو طرح منتج جديد؛
- ظروف مالية استثنائية: نتيجة سالبة من جراء الاقتراض أو الاستدانة مثلا.

نشير أن هناك مجموعة من النسب تعكس المردودية المالية (المردودية المالية ناتجة عن ثلاثة سياسات أساسية للمؤسسة) والتي توضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): السياسات الأساسية التي تعكس المردودية المالية



أي يمكن توضيح المردودية المالية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{نتيجة الدورة} \times \text{رقم الأعمال الصافي} \times \text{مجموع الأصول}$$

$$\frac{\text{نتيجة الدورة}}{\text{رقم الأعمال الصافي}} \times \frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{مجموع الأصول}} \times \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

(السياسة التجارية) (السياسة الإنتاج) (سياسة التمويل)

كما يمكن كذلك تحليل النسبة الثالثة كمايلي:

$$\frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{الأصول الخاصة}} = \frac{\text{أموال خاصة + ديون}}{\text{الأموال الخاصة}} = 1 + \frac{\text{الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

معامل المديونية

ثانيا: أثر الرافعة المالية

1- تعريف أثر الرافعة المالية:

تعرف أثر الرافعة المالية على أنها: اعتماد المؤسسة على الاقتراض من المؤسسات المالية في سداد احتياجاتها المالية ورفع ربحية السهم، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدفوعة، فإذا كانت ظروف السوق رائجة وعلى استعداد لتقبل المزيد من المبيعات، زادت الحاجة إلى تمويل جديد لذلك، فتزداد الحاجة إلى الأموال برفع مقدار القروض للاستفادة من فرصة الربح الجديدة، فالأرباح ترتفع ما دام هناك ارتفاع في الإيرادات من المبيعات وكان أكبر من ارتفاع الفوائد على القروض، وبالتالي تزداد أرباح المساهمين. كما تمثل أثر الرافعة المالية التأثير الممارس من المديونية على المردودية المالية للأموال الخاصة للمؤسسة الاقتصادية، بمعنى تقيس مدى تأثير لجوء المؤسسة للاستدانة على المردودية المالية للأموال الخاصة، وذلك من خلال بيان التأثير الايجابي أو السلبي للاستدانة، وهذا بمقارنة تكلفة الاستدانة (الدين) بمعدل المردودية الاقتصادية، أي يمكن تفسير أثر الرافعة المالية بمعدل مردودية الأموال الخاصة بدلالة معدل مردودية الإقتصادية وتكلفة الدين.

2- الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية:

يمكن تحديد أثر الرافعة المالية انطلاقاً من المعطيات التالية:

- RE : نتيجة العملياتية.
- RN : النتيجة الصافية.
- Re : المردودية الاقتصادية.
- RS : مردودية الأموال الخاصة.
- S : الأموال الخاصة.
- D : الاستدانة الصافية (الديون الصافية).
- Di : تكلفة الاستدانة (الاقتراض).
- IBS : الضريبة على أرباح المؤسسات.
- AT : مجموع الأصول (S+D).
- t : معدل الضريبة على أرباح المؤسسات.

لدينا مايلي:

$$RS = \frac{RN}{S}$$

ونعلم أن:

$$RN = RE - Di - IBS$$

وبالتالي تصبح RS كمايلي:

$$RS = \frac{(RE - Di - IBS)}{S}$$

أي تصبح:

$$RS = \frac{(RE - Di)(1 - t)}{S}$$

هذه العلاقة يمكن أن نعيد كتابتها وفقاً للعلاقة التالية:

$$RS = \frac{\left\{ \left[RE \times \frac{(S+D)}{(S+D)} \right] - Di \right\} \times (1-t)}{S} \dots \dots \dots (1)$$

وما أن المردودية الاقتصادية تحسب بالعلاقة التالية:

$$Re = \frac{RE}{(S+D)}$$

يمكن إعادة كتابة العلاقة (1) بالشكل التالي:

$$RS = \frac{\left\{ [Re \times (S+D)] - Di \right\} \times (1-t)}{S}$$

ومنه تصبح RS تساوي:

$$RS = \frac{[D \times (Re - i)(1 - t)] + [(Re \times S)(1 - t)]}{S}$$

أي أن :

$$RS = (Re - i) \frac{D}{S} \times (1 - t) + Re (1 - t)$$

وفي الأخير حصل على صياغة أثر الرافعة المالية رياضيا كالتالي :

$$RS = [(Re - i) \frac{D}{S} + Re] \times (1 - t)$$

حيث تمثل :

▪ $(Re - i)$: الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة.

▪ D/S : الرافعة المالية وتعكس تركيبة الميزج التمويلي.

▪ $(Re - i) \times D/S$: أثر الرافعة المالية.

كما يمكن البرهنة على هذه العلاقة من خلال استخدام المعاملات المحاسبة التالية

الاستدانة الصافية + الأموال الخاصة = الأصول الاقتصادية

نتيجة العمليات بعد الضريبة - تكلفة الاستدانة بعد الضريبة = النتيجة الصافية

النتيجة الصافية / الأموال الخاصة = مردودية الأموال الخاصة

نتيجة العمليات بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية = المردودية الاقتصادية

مردودية الأموال الخاصة = المردودية الاقتصادية + (المردودية الاقتصادية - تكلفة الاستدانة) ×

الاستدانة الصافية

الأموال الخاصة

تدعى العلاقة: الاستدانة الصافية / الأموال الخاصة بالرافعة المالية.

والعلاقة (المردودية الاقتصادية - تكلفة الاستدانة) × $\frac{\text{الاستدانة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$ تسمى أثر الرافعة المالية.

فتكون لدينا:

مردودية الأموال الخاصة = المردودية الاقتصادية + أثر الرافعة المالية.

3- حالات أثر الرافعة المالية:

نحاول دراسة أثر الرافعة المالية من خلال ثلاثة حالات هي:

3-1- حالة أثر الرافعة المالية الموجبة ($Re > i$):

تكون أثر الرافعة المالية موجبة عندما تكون المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة (الديون)، بمعنى زيادة

اللجوء إلى الإستدانة يؤدي إلى زيادة مردودية الأموال الخاصة.

3-2- حالة أثر الرافعة المالية المحايدة ($Re = i$):

تحدث هذه الوضعية عند تتساوى المردودية الاقتصادية مع معدل الفائدة، بمعنى بمعنى لجوء المؤسسة للاستدانة لا يؤثر على المردودية المالية للأموال الخاصة.

3-3- حالة أثر الرافعة المالية السالبة ($Re < i$):

تكون في هذه الحالة المردودية الاقتصادية أقل من معدل الفائدة، بمعنى انخفاض مردودية الأموال الخاصة بزيادة اللجوء إلى الاستدانة بسبب ارتفاع المصاريف المالية.

4- العلاقة بين المردودية والسيولة والنمو:

4-1- العلاقة بين المردودية والسيولة:

تعتبر السيولة عن قدرة المؤسسة على تسديد الديون (ديون الاستغلال) بواسطة مستحقات الاستغلال، وتوجد علاقة بين المردودية والسيولة لأنه إذا انخفضت المردودية أدى ذلك إلى انخفاض مستويات الإنتاج، وبالتالي انخفاض حجم الزبائن مما ينعكس على مستويات السيولة، وإذا كانت هناك سيولة وليست هناك مردودية فسوف نفقدها شيئاً فشيئاً.

4-2- العلاقة بين المردودية والنمو:

نقصد بالنمو قدرة المؤسسة على التوسع في نشاطها، بمعنى قيام المؤسسة بزيادة استثماراتها، مما ينعكس على زيادة الإنتاج والبيع.

وحتى يكون هناك نمو على المؤسسة أن تحتفظ بجزء من النتيجة كاحتياط وجزء آخر يوزع على الشركاء، وبالتالي كلما كانت المردودية كبيرة سمحت للمؤسسة بزيادة استثماراتها ووحداً، وبذلك يتحقق النمو.

5- حدود استخدام أثر الرافعة المالية:

يعتبر مؤشر الرافعة المالية ذو دلالة هامة بالنسبة للمحلل المالي من المنظور المالي، لكن من وجهة نظر اقتصادية يعد هذا المؤشر غير كافي إلى حد ما نظر لاعتماده على المتغيرات المحاسبية دون سواها، أما فيما يتعلق بتكلفة الاستدانة (الديون) التي تحسب على أساس المصاريف المالية الصافية من النواتج المالية والاستدانة انطلاقاً من الميزانية، يمكن أن تكون مرتفعة أو ضعيفة، وذلك لأن الاستدانة التي تظهر في الميزانية لا تمثل متوسط الاستدانة، وبالتالي لا تعكس واقع المؤسسة فيما إذا كانت مستدينة بشكل كبير أو أقل فإن هناك ظاهرة موسمية النشاط.

تشكل المردودية الاقتصادية لأي مؤسسة ما مؤشراً من مؤشرات الكفاءة والفعالية، والملاحظ أن هذا المؤشر لا يأخذ في الحسبان الخطر المستقبلي مما يدل على هشاشة وخطورة الاعتماد عليه بشكل مطلق قد يقود إلى قرارات خاطئة ولا تتخدم بأي حال من الأحوال أهداف المؤسسة، كون هدف هذا المؤشر هو تعظيم القيمة المحاسبية

للمردودية المالية للأموال الخاصة بالرغم من بنية مؤشر المردودية الاقتصادية على أساس محاسبي فإن المساهم يطالب بمعدل يقل أو يساوي المردودية الاقتصادية في حالة ارتفاع القيمة السوقية للأموال الخاصة عن القيمة المحاسبية، أما حالة انخفاض المردودية الاقتصادية فإن المساهم يطالب بمعدل أعلى من المردودية الحالية دلالة على انخفاض القيمة السوقية للأموال الخاصة عن القيمة المحاسبية

ثالثا: أثر الرافعة التشغيلية:

1- تعريف الرافعة التشغيلية:

ترتبط الرافعة التشغيلية بعنصر التكاليف الثابتة واستخدامها في نشاطات المؤسسة الاقتصادية، حيث أن المؤسسة لن تكون لديها رفع تشغيلي إذا كانت التكاليف الثابتة إلى مجموع التكاليف الإجمالية تساوي الصفر، ونعني بذلك أنه يجب على المؤسسة الاعتماد على التكاليف الثابتة أكثر من التكاليف المتغيرة لزيادة الرافعة التشغيلية، وفي حالة استعمال المؤسسة الرافعة التشغيلية فإن ذلك يعني زيادة التكاليف الثابتة، والتي تتطلب من المؤسسة زيادة المبيعات لتغطية التكاليف مما يعني انتقال نقطة التعادل (عتبة المردودية) إلى أعلى.

تعرف الرافعة التشغيلية على أنها: المدى الذي يصل إليها استخدام التكاليف الثابتة في النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة، أي تنظر إلى هيكل التكاليف (تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة) كلما كانت التكاليف الثابتة أكبر في نسبة التكاليف كلما أدى ذلك إلى أن يزداد معدل الربح في المؤسسة بنسبة أكبر من المؤسسات التي تكون نسبة تكاليفها الثابتة أقل من نسبة التكاليف المتغيرة.

2- قياس درجة الرافعة التشغيلية:

تشمل درجة الرفع التشغيلي معدل التغير في صافي أرباح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب) إلى معدل التغير في المبيعات المحدد لمستوى معين من المبيعات وعلى الأساس فإن درجة الرفع التشغيلي تساوي نسبة التغير في الأرباح مقسوما على نسبة التغير في المبيعات، ويتم حساب درجة الرفع التشغيلي بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{الرافعة التشغيلية} = \frac{\text{نسبة التغير في نتيجة الاستغلال (الربح التشغيلي)}}{\text{نسبة التغير في حجم النشاط}}$$

أي:

$$\begin{aligned} \text{ELE} &= (\Delta \text{RE} / \text{RE}) / (\Delta \text{Q} / \text{Q}) \\ &= \{ [\Delta \text{Q}(\text{P} - \text{V}) / \text{Q}(\text{P} - \text{V}) - \text{CF}] \} / (\Delta \text{Q} / \text{Q}) \\ &= [\Delta \text{Q}(\text{P} - \text{V}) \times \text{Q}] / \{ [\text{Q}(\text{P} - \text{V}) - \text{CF}] \times \Delta \text{Q} \} \\ \text{ELE} &= \text{Q}(\text{P} - \text{V}) \times [\text{Q}(\text{P} - \text{V}) - \text{CF}] \end{aligned}$$

حيث تمثل:

- V: التكلفة المتغيرة للوحدة.
- Q: الكمية المباعة.
- P: سعر البيع للوحدة.
- CF: التكاليف الثابتة.

3- مزايا الرفع التشغيلي:

تتوقف مزايا الرفع التشغيلي على طبيعة الأوضاع الاقتصادية للمؤسسة وللسوق الذي تعمل فيه، فإذا كانت المؤسسة بوضع تنافسي جيد وتعمل في سوق يسوده ازهار اقتصادي يسمح للمؤسسة بالتوسع، فإن ارتفاع درجة الرافعة التشغيلية ستكون مؤشرا جيدا لأنه تغير بسيط في التكاليف الثابتة سينتج عنه زيادة كبيرة في مبيعاتها، مما يساعد في اتخاذ القرارات في المجال التشغيلي وفي الوصول إلى المزيج التكاليفي الأمثل.

بالإضافة إلى أن مفهوم درجة الرفع التشغيلي له مضامين بسياسات تسعير السلعة في المؤسسة، فقد تستطيع المؤسسة التي تتميز بدرجة رافعة تشغيلية مرتفعة تواجه كسادا في مبيعاتها أن تخفض السعر قليلا فتزيد من مبيعاتها وتستفيد من الزيادة الكبيرة في أرباح التشغيل الناتجة عن زيادة المبيعات.

التمرين 04:

إليك ميزانية مؤسسة X نهاية السنة 2012:

14600	الأموال الخاصة	20000	الاستثمارات الصافية
8400	الديون البنكية طويلة الاجل	4500	المخزونات
12200	ديون الاستغلال	5800	العملاء
		3100	التوظيفات
		1800	النقديات
35200	مجموع الخصوم	35200	مجموع الاصول

النتيجة الصافية = 1000، معدل الضريبة على الأرباح 30%، المصاريف المالية 500، لا توجد عمليات استثنائية.

المطلوب:

1- حساب المردودية الاقتصادية والمردودية المالية، وأثر الرافعة.

2- هل أثر الإستدانة إيجابي أم سلبي على المؤسسة؟

حل التمرين 04:

1- حساب المردودية الاقتصادية:**حساب النتيجة العملياتية :**

لدينا: النتيجة العادية = النتيجة العملياتية - المصاريف المالية

النتيجة العادية - الضرائب على الأرباح = النتيجة الصافية

قيمة الضريبة = النتيجة الصافية × معدل الضريبة / 1 - معدل الضريبة

$$0.3 - 1 / 0.3 \times 1000 =$$

$$428.57 =$$

النتيجة العادية = 428.57 + 1000

النتيجة العادية = 1428.57

النتيجة العملياتية = النتيجة العادية + المصاريف المالية

$$500 + 1428.57 =$$

النتيجة العملياتية = 1928.57

حساب الأصل الاقتصادي:

الأصل الاقتصادي = الاستثمارات الصافية + احتياجات في رأس المال العامل

$$(12200 - 5800 + 4500) + 20000 =$$

$$18100 =$$

المردودية الاقتصادية = النتيجة العملياتية بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

$$18100 / (1 - 30\%) \times 1928.57 =$$

$$0.0745 =$$

2- حساب المردودية المالية:

مردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

$$14600 / 1000 =$$

$$0.0684 =$$

3- أثر الرافعة:

أثر الرافعة = مردودية الاموال الخاصة - مردودية الاقتصادية

$$0.0745 - 0.0684 =$$

$$= -0.0061$$

نلاحظ ان المردودية المالية أكبر من المردودية الاقتصادية، وبالتالي أثر الرافعة سالب ومنه أثر الإستدانة سلبي.

المحور السادس: قائمة التغيرات في حقوق الملكية (قائمة التغيرات في الأموال الخاصة)

أولا: تعريف جدول التغيرات في الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات المالية التي أثرت في كل بند من البنود التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة خلال السنة المالية، أي يظهر من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية أي أحداث قد تطرا على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال والأرباح المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات، وهي توضح أيضا هل أجرت المؤسسة زيادة على رأس المال؟ وكيف كانت الزيادة؟ هل أصدرت الشركة أسهما جديدة، هل قامت الشركة بتوزيع أسهم مجانية؟ وهل الأرباح المحتجزة ارتفعت أم انخفضت وبأي مقدار؟ وكذلك الأمر بالنسبة للاحتياطات.

ثانيا: المعلومات المطلوبة تقديمها في قائمة التغيرات في الأموال الخاصة:

تتمثل المعلومات المطلوب تقديمها في هذه القائمة بالحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)؛
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال السنة المالية.

ثالثا: الشكل النموذجي لقائمة التغيرات في الأموال الخاصة:

يمكن توضيح الشكل النموذجي لقائمة التغيرات في الأموال الخاصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): جدول التغيرات في الأموال الخاصة

الاحتياطات والنتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأسمال الشركة	ملاحظة	البيان
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						<ul style="list-style-type: none"> - تغيير في الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم الثببتات - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						<ul style="list-style-type: none"> - تغيير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم الثببتات - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

رابعاً: مزايا قائمة التغيرات في الأموال الخاصة:

تحقق قائمة التغيرات في الأموال الخاصة مجموعة من المزايا هي:

- التعرف على مقدار الأموال الخاصة وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- التعرف على التغيرات التي تحدث للأموال الخاصة خلال السنة المالية؛
- التعرف على عناصر المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في أموال الخاصة مثل مكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

المحور السابع: جدول تدفقات الخزينة

أولاً: تعريف جدول تدفقات الخزينة:

يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه: جدول يشرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات للمؤسسة الاقتصادية، ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة. كما يعرف جدول تدفقات الخزينة بأنه: يعطي مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال وكذلك المعلومات بشأن هذه السيولة المالية ويقدم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الخاصة أثناء السنة المالية حسب مصدرها. كذلك يمثل جدول التدفقات الخزينة التدفقات النقدية أول المدة والتدفقات النقدية آخر المدة، حيث يحاول الإجابة على التغيرات (الزيادة أو النقصان) في النقدية المتاحة، إذ أنه يبين التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة خلال نفس الفترة.

تشكل هذه القائمة إحدى القوائم الرئيسية التي ينتجها النظام المحاسبي والمالي، وهي عبارة عن كشف مالي يظهر الأثر النقدي الداخلى والخارج لكافة العمليات والأنشطة التي تحصل في المؤسسة خلال السنة المالية، أي العمليات الناجمة عن التشغيل أو سداد الالتزامات القصيرة والطويلة الأجل عند استحقاقها، وتبين مدى إمكانية استمرار المؤسسة وكيفية استخدام الفائض استخداماً أمثلاً، وتساعد الإدارة المالية على تحديد القدرة على توليد التدفقات النقدية مستقبلاً.

ثانياً: أسباب اللجوء إلى جدول تدفقات الخزينة:

تتمثل أسباب اللجوء إلى جدول تدفقات الخزينة في مايلي:

- المكانة التي تحتلها الخزينة باعتبارها عنصراً استراتيجياً تقوم المؤسسة بواسطتها نشاطها وتضمن ازدهارها، كذلك تعتبر مؤشر هام للتحليل المالي على المدى القصير (قياس السيولة)، وعلى المدى الطويل (قياس احتياجات التمويل)، كما تمدنا بمعلومات عن وضعية المؤسسة (حالة جيدة أو حالة عجز أو إفلاس)؛

- التكيف مع التنبؤ: يحلل هذا الجدول التحصيلات والتسديدات مجمعة في وظائف، لذا فهو يفيد في خطوات التنبؤ وتمثيل المعطيات التقديرية (مخطط التمويل)؛
- الطابع السهل والواضح له، وكذا تطور استعماله على المستوى الدولي.

ثالثا: أهداف جدول تدفقات الخزينة:

- يساعد جدول تدفقات الخزينة في تحقيق الأهداف التالية:
- إظهار كيفية تغير الخزينة من دورة لأخرى لثلاثة وظائف أساسية (وظيفة الاستغلال، وظيفة الاستثمار، ووظيفة التمويل)؛
- إظهار كيفية تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات المادية، المعنوية والمالية (قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها بتدفق الخزينة للاستغلال)؛
- تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع الأرباح والحاجة للحصول على قروض خارجية؛
- تقييم مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛
- الكشف عن أسباب الاختلاف الموجود بين النتيجة الصافية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛
- دراسة تأثير العمليات الاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمؤسسة؛
- إعطاء صورة عن أسئلة المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين من خلال:
 - معرفة أهم مصادر النقدية للمؤسسة خلال الفترة معينة؛
 - الإطلاع على أوجه استخدامات المؤسسة للنقدية المتاحة؛
 - التغيرات التي تطرأ في النقدية خلال الفترة المدروسة وأسباب هذه التغيرات.

رابعا: مكونات جدول تدفقات الخزينة:

- يتكون جدول تدفقات الخزينة من ثلاثة تدفقات أساسية وهي:
- 1- تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال (دورة الاستغلال):**
- يقصد بالنشاط الاستغلال: الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد المؤسسة والأنشطة الأخرى التي تعتبر من النشاطات الاستثمارية والتمويلية.
- تمثل التدفقات المرتبطة بالاستغلال بصفة أساسية في الأنشطة الإنتاجية المولدة للدخل والتي تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث المحددة لنتيجة الدورة من ربح أو خسارة ومن أمثلة ذلك:
 - المقبوضات النقدية من بيع البضائع أو تقديم خدمات؛
 - المقبوضات النقدية من الإتاوات والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى؛
 - متحصلات نقدية من دعاوى قانونية؛

- المدفوعات النقدية للموردين سداد لقيمة بضائع وخدمات؛
- المدفوعات النقدية للعاملين (الأجور والمزايا النقدية والعينية وغيرها).

2- تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار:

هي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الإستثمارية التي تقوم بها المؤسسة من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذا الاستثمار في الديون وحقوق الملكية في المؤسسات الأخرى والتي لا تدخل ضمن حكم النقدية، ومن أمثلة الأنشطة الاستثمارية مايلي:

- المدفوعات النقدية لإقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأصول أخرى طويلة الأجل؛
- المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل؛
- المقبوضات النقدية من بيع أسهم أو سندات بمؤسسات أخرى والحصص في المؤسسات المشتركة؛
- المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات التي تصدرها للمؤسسات الأخرى أو الدخول في مشروعات مشتركة؛

- المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى وذلك بخلاف القروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية؛

- المقبوضات النقدية من تحصيل القروض الممنوحة (بخلاف القروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية).

3- تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل:

وهي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بتغيير في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة، وبالتالي المصادر الرئيسية للتمويل تتمثل في مصدرين أساسيين هما:

■ **دورة رأس المال:** حيث تدعم الأموال الجماعية من خلال الأموال المقدمة من طرف المساهمين، مقابل أجزاء من الأرباح توزع في شكل مكافأة رأس مال.

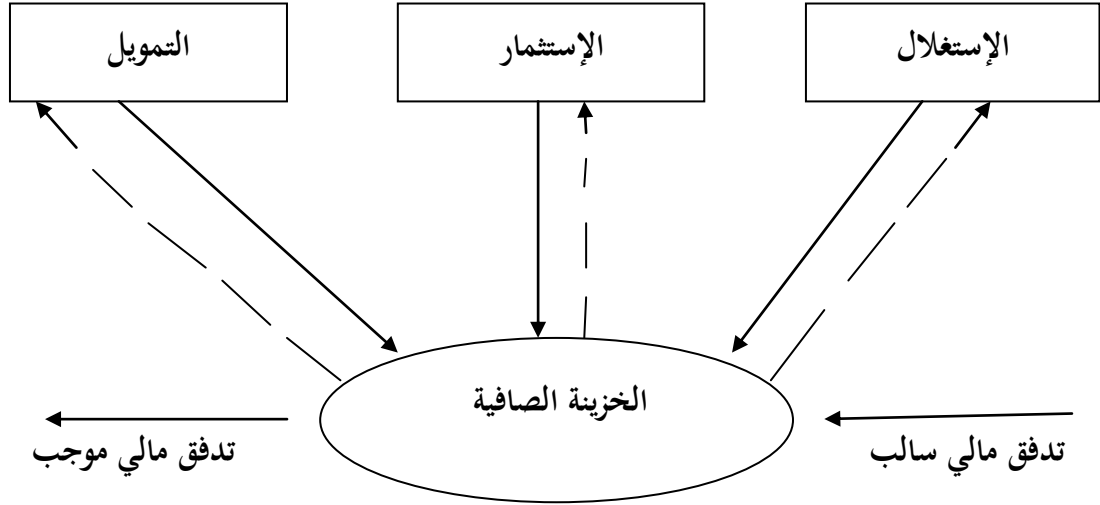
■ **دورة الإستدانة:** حيث تلجأ المؤسسة إلى جلب القروض وذلك مقابل تسديدها مستقبلا مع مكافأة مالية تتمثل في الفوائد والإقتطاعات المالية وتوجه هذه القروض إلى:

- تمويل عمليات الإستثمار في إطار توسيع النشاط وتعظيم إيراداتها وذلك من أجل ضمان تسديد القروض والفوائد المستحقة عليها؛

- تمويل عمليات الاستغلال في إطار قروض الإستغلال التي تسمح بتقديم واستقبال التسبيقات.

وفي الأخير يمكن توضيح التركيبة الوظيفية لجدول التدفقات الخزينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): التركيبة الوظيفية للخزينة



من خلال الشكل أعلاه، تمثل الأسهم المتقطعة التدفقات النقدية السالبة (المدفوعات) من منظور الخزينة مثل نفقات الإستغلال، حيازة التثبيتات، تسديد الديون، توزيع الأرباح، أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في التدفقات النقدية الموجبة (التحصيلات) من منظور الخزينة مثلا تحصيلات الإستغلال، التنازل عن التثبيتات، الحصول على القروض، الرفع في رأس المال وغيرها.

وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات النقدية وتعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على مستوى التوازن المالي ودرجة السيولة النقدية.

خامسا: عرض جدول تدفقات الخزينة:

يتم اعداد جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي والمالي إما بالطريقة المباشرة أو بطريقة غير المباشرة.

1- اعداد جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة:

تتمثل الطريقة المباشرة في تقديم الأنواع الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صافي، بعدها تقرب التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المدروسة، أي بموجب هذه الطريقة يتم حساب صافي التدفقات النقدية بعرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات موزعة وفقا للأنشطة الإستغلال، الإستثمارية والتمويلية. ويمكن عرض جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): جدول تدفقات (سيولة) الخزينة

(الطريقة المباشرة)

الفترة إلى

السنة المالية N-I	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (الاستغلال) - التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب من النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار - المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية - التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية - المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية - التحصيلات من عمليات التنازل عن تثبيبات مالية - الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية - الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل - التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها - التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة

			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) - تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

من خلال جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة يمكن حساب الأجزاء المكونة له (تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية، تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار، تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل) وفقا للترتيب الآتي:

1-1 - تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (الإستغلال):

✓ التحصيلات المقبوضة من الزبائن: يتم حسابها كمايلي:

المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقه (ح/70) ما عدا التخفيضات والتنزيلات والحسومات الممنوحة (ح/709) + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات - التغير في الزبائن والحسابات الملحقه (ح/41) رصيد آخر مدة - رصيد أول مدة).
بالإضافة أن هناك تحصيلات أخرى خاص بهذا العنصر: إعانات الإستغلال (ح/74) + المنتجات الإستثنائية من عمليات التسيير (ح/757) + المنتوجات الأخرى للتسيير الجاري (ح/758) + التغير في حساب المنتوجات المعاينة مسبقا (ح/487).

✓ المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين:

المشتريات المستهلكة (ح/60) ما عدا التخفيضات والتنزيلات والحسومات المتحصل عليها من المشتريات (ح/609) + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + الخدمات الخارجية (ح/61) + الخدمات الخارجية الأخرى (ح/62) + الرسم على القيمة المضافة للخدمات الخارجية والأخرى - التغير في رصيد حساب موردو المخزونات والخدمات (ح/401) - التغير في رصيد الحسابات الأخرى المدينة أو الدائنة (ح/467) + أعباء المستخدمين (ح/63) - التغير في حساب المستخدمين والحسابات الملحقه (ح/42) - التغير في حساب الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقه (ح/43).

- بالإضافة أن هناك مبالغ أخرى مدفوعة لأشخاص آخرين وهي: الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (ح/64) + الأعباء العملية (ح/65) - التغير في رصيد الدولة والرسوم على رقم الأعمال (ح/445) - التغير في رصيد الأعباء المعاينة مسبقا (ح/486).
- ✓ الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة: الأعباء المالية (ح/66)
- ✓ الضرائب على النتائج المدفوعة: تتشكل من الضرائب على الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية (ح/695) - التغير في رصيد الدولة والضرائب على النتائج (ح/444).
- ✓ تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية: تمثل الفرق بين منتجات (العناصر) غير العادية (ح/77) - أعباء (العناصر) غير العادية (ح/67).
- 1-2- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار:
- ✓ المسحوبات عن اقتناء تشييتات عينية أو معنوية: التغير في قيم التثبيتات العينية والمعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن التثبيتات العينية والمعنوية.
- ✓ التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييتات عينية أو معنوية: تتمثل في سعر التنازل عن قيم التثبيتات العينية والمعنوية.
- ✓ المسحوبات عن اقتناء تشييتات مالية: التغير في القيم التثبيتات المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن التثبيتات.
- ✓ التحصيلات من عمليات التنازل عن تشييتات مالية: يعبر عنها بسعر التنازل عن قيم التثبيتات المالية.
- ✓ الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية: يعبر عنها بالمنتجات المالية (ح/76)
- ✓ الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
- 1-3- تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:
- ✓ التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم: التغير في رأس المال الصادر أو رأس المال الشركة أو أموال الاستغلال (ح/101) + التغير في العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة (ح/103).
- ✓ الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها: تتشكل من نتيجة السنة المالية السابقة (ح/12) - التغير في الإحتياطات (ح/106).
- ✓ التحصيلات المتأتية من القروض: تتشكل من التغير في (ح/16) الاقتراضات والديون المماثلة مضافا إليه تسديدات القروض في السنة المالية.
- ✓ تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة: تتشكل من القروض الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية - التغير في الإقتراضات والديون المماثلة (ح/16).
- 2- اعداد جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

تتمثل الطريقة غير المباشرة في النتيجة الصافية للسنة المالية، بمعنى أن هذه الطريقة تنطلق من النتيجة الصافية (صافي الربح)، وذلك من خلال الأخذ بالحسبان الآثار التالية:

- ✓ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين....)؛
- ✓ التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
- ✓ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة ..) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

ويمكن عرض جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): جدول تدفقات (سيولة) الخزينة

(الطريقة غير المباشرة)

الفترة إلى

السنة المالية N-I	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (الاستغلال) - صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار - المسحوبات عن اقتناء تشيئات - التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشيئات - تأثير تغيرات محيط الإدماج (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)

			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل - الحصص المدفوعة للمساهمين - زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) - إصدار قروض - تسديدات قروض
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب+ ج)
			أموال الخزينة عند الإفتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات العملات الأجنبية (I)
			تغير أموال الخزينة

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا تحديد كيفية حساب الأجزاء المكونة لأموال الخزينة المتأتية من عمليات التشغيل (الإستغلال)، بينما تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل والاستثمار فيتم حسابه بنفس الطريقة المباشرة لجدول تدفقات الخزينة كمايلي:

- الاهتلاكات والأرصدة: المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (ح/68).
- تغير الضرائب المؤجلة.
- تغير المخزونات: تتشكل من تغير في حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ (صنف 3) مطروحا منه التغير في خسائر القيمة عن المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ(ح/39).
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى: تتشكل من التغير في الحسابات (الزبائن والحسابات الملحقة (ح/41)، المستخدمون والحسابات الملحقة (ح/42)، خسائر القيمة من حسابات الغير (ح/49).
- تغير الموردين والديون الأخرى: التغير في الموردون والحسابات الملحقة (ح/40)
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب: تحسب من خلال طرح سعر التنازل من القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها.

سادسا : النسب المستخدمة في تحليل قائمة تدفقات الخزينة:

تتمثل أهم النسب التي يمكن استخراجها من هذه القائمة في مايلي:

1- القدرة على تسديد الالتزامات قصيرة الأجل:

تظهر هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل من خلال التدفقات النقدية التشغيلية (الاستغلال)، وتعد الزيادة في هذه النسبة مؤشرا إيجابيا على تحسن وضع السيولة في المؤسسة، إذ تبين قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات الجارية، ويمكن حساب هذه النسبة حسب العلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل =

متوسط الالتزامات قصيرة الأجل

2- القدرة على سداد الديون:

تقيس هذه النسبة مدة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية للوفاء بالالتزامات سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها، وتحسب حسب العلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

القدرة على سداد الديون =

متوسط مجموع الديون

3- نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات:

تربط هذه النسبة بين المبيعات وصافي التدفقات النقدية التشغيلية، حيث تبين مدى نجاح المؤسسة في تحقيق صافي تدفق نقدي تشغيلي مقارنة بالمبيعات، وتحسب كمايلي:

صافي التدفقات من عمليات التشغيل

معدل التدفقات النقدية التشغيلية إلى المبيعات =

المبيعات

4- القدرة على دفع توزيعات أرباح:

يشير هذا المعدل إلى مقدرة المؤسسة على تغطية التوزيعات النقدية من التدفقات النقدية من عمليات التشغيل، وكلما ازداد هذا المعدل كلما ازدادت قدرة المؤسسة على سداد التوزيعات النقدية، حيث يحسب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل

نصيب السهم من التوزيعات =

التوزيعات النقدية لحملة الأسهم العادية

5- مؤشر النقدية التشغيلية:

يقيس هذا المؤشر نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الإستحقاق، فارتفاع هذا المؤشر تزيد من مصداقية بيانات قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) المعدة على أساس الاستحقاق، ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل

مؤشر النقدية التشغيلية =

صافي الدخل (النتيجة السنوية المالية)

6- القدرة على التوسع والإنفاق الاستثماري (معدل تغطية التكاليف الاستثمارية):

ترتبط هذه النسبة بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والنفقات الإستثمارية، حيث تحسب كما يلي:

صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل

معدل تغطية التكاليف الاستثمارية =

النفقات الاستثمارية

قائمة المراجع:

- 1- بلعور سليمان، التسيير المالي (محاضرات وتطبيقات)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
- 2- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) أجوبة تمارين وحلول، دار وائل للنشر، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، 2011.
- 3- سيد محمد، دورس وتمارين في مقياس التحليل المالي، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة.
- 4- حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2015-2016.
- 5- سامي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
- 6- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
- 7- عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية "دراسة حالة مجمع رياض سطيف، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2005-2006.
- 8- بنية حيزية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي "دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، 2016-2017.
- 9- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي "دراسة حالة"، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.
- 10- رشا حمادة، علي يوسف، المدخل المعاصر للتحليل المالي ودوره في الأسواق المالية، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سوريا، 2013.
- 11- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

- 12- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي "الإدارة المالية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 13- زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 14- محمد على العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 15- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998.
- 16- محمد يونس خان، هشام صالح غرابية، مركز المكتب الأردني للنشر والتوزيع، الأردن، 1995.
- 17- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 18- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
- 19- José St- pierre, la gestion financiere des pme, presses de - l'universite de quebei, canada,2003,p263
- 20- رضا صاحب أبو حمدال علي، سنان كاظم الموسوي، وظائف الإدارة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
- 21- رضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.
- 22- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2010.
- 23- القرار المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25.
- 24- حمزة الشمخي، ابراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
- 25-James Van Horne , Financial Management and Policy, Prentice – Hall, Inc, London, UK, 1995.
- 26- عزة الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009.
- 27- رفيق باشوندة، عوامل التحكم في المردودية المالية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة المصاييح، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التسيير، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 1996-1997.

- 28-p. conso, La gestion financière de l'entreprise, 7edition , Paris, 1989
- 29- عماروش خديجة إيمان، تحديد العوامل المؤثرة في الهيكل رأس المال للمؤسسة الإنتاجية باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006-2007.
- 30- رفاق توفيق، محددات اختيار الهيكل التمويل مع دراسة حالة مؤسسة فندق الأوراسي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
- 31- بسام محمد الأغا، أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العاملة بفلسطين، رسالة غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، فلسطين، أوت 2005.
- 32- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الرابع، 2006.
- 33- عبد الستار مصطفى، سعود حايده العامري، الإدارة المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية.

